الأمم المتحدة

A/66/PV.51

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٥١**

الثلاثاء ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة

الرئيس: أود بادئ ذي بدء الإعراب عن سروري البالغ ونحن بصدد بدء اجتماعنا اليوم للنظر في البند ١٢٢ قيد المناقشة بشأن التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، فتلك مسألة، تعد بمثابة عنصر محوري على وجه الخصوص، ويقع في صميم عملية إصلاح الأمم المتحدة، أخذا في الاعتبار وجود توافق دولي ملموس بين غالبية أعضاء المجتمع الدولي على حاجة منظمتنا، وخاصة مجلس الأمن، إلى التكيف مع المتغيرات الدولية المستمرة منذ ١٩٤٥.

فأهمية اجتماعنا اليوم، تكمن في كونه نقطة الانطلاق لاستئناف المناقشات حول موضع حيوي، لمست بنفسي مدى ما يشكله من أهمية على مدار خبرتي الممتدة لأكثر من عقد من الزمان في منظومة الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي يجعلني مدركا تمام الإدراك، لمركزية الموضوع قيد المناقشة بالنسبة للمنظور الأوسع لعملية إصلاح الأمم المتحدة، والتي حددتها منذ البداية كأحد الأولويات الرئيسية الأربع، لخطة عملي خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

في هذا الصدد، أود التنويه إلى خطابي إلى الدول الأعضاء المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وحرصت فيه على تأكيد ثقتي في قيادة المندوب الدائم لجمهورية أفغانستان الإسلامية، السفير تانين، لأعمال المفاوضات الحكومية حول إصلاح مجلس الأمن، كما أود التأكيد على دعمي التام لجهوده الهادفة لدفع عملية المفاوضات قدما، معربا في هذا الصدد عن تطلعي نحو تبني الدول الأعضاء لنهج مرن وبنّاء خلال الجولة القادمة من هذه المفاوضات.

وفي الوقت الذي لا يساورني فيه الشك في استمرار وجود تباين ملحوظ في مواقف الأطراف المختلفة إزاء أبعاد متعددة تتصل بالموضوع قيد النظر، إلا أنني آمل أن تفضي المناقشات خلال المفاوضات الحكومية، إلى بلورة خطوات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

محددة في عملية الإصلاح، تستند في تقدمها إلى جهود الدول الأعضاء، وتحظى في الوقت ذاته بأوسع تأييد ممكن فيما بينهم على النحو المحدد في مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢.

وأنا على اعتقاد بأن تحقيق تقدم ملموس على مسار إصلاح مجلس الأمن، من شأنه الإسهام بإيجابية في جعل الأمم المتحدة أكثر اقتدارا وفاعلية في الاستجابة للتحديات العالمية. وفي هذا الصدد، لا يساورني أدنى شك، في اتفاقنا جميعا على الحاجة الماسة لجعل الأمم المتحدة أكثر اتساقا مع حقائق القرن الحادي والعشرين.

كما عكس النقاش العام للدورة السادسة والستين، إشتراك قادة العالم في التقدير بشأن الحاجة الماسة لإصلاح مجلس الأمن الدولي في أقرب فرصة ممكنة وهو الإصلاح الذي تبرز أهميته لجعل المجلس أكثر فاعلية وشفافية، وشمولية وديمقراطية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بكل وضوح، إلى أن المسؤولية الرئيسية بالنسبة إلى تحقيق تطلعنا جميعا نحو الإصلاح المأمول لمجلس الأمن، تقع على عاتق الدول الأعضاء، فإرادتكم الجماعية، وحسن استغلال عناصر الاتفاق التي قد تلوح خلال رحلة المفاوضات الحكومية من شأنه تعزيز فرص نجاحنا.

وأخيرا، فإني وبكل صدق أدعوكم إلى الانخراط بكل فعالية ومرونة في المناقشات ذات الصلة معربا عن تطلعي نحو إسهام نقاشنا اليوم في دعم سبل التوصل إلى تحقيق تقدم ملموس، بإمكانه حصد أوسع نطاق من التأييد السياسي الممكن بين الدول الأعضاء، وأتمنى لكم التوفيق.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وأود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير الحركة لمعالي السيد جوزيف ديس، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، على جهوده وحسن نواياه في الدفع قدما بمسألة إصلاح مجلس الأمن الهامة.

كما أود، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، أن أشيد بكم، الرئيس ناصر عبد العزيز النصر، على وضع هذه المسألة على رأس أولوياتكم في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، وعلى الإعراب عن التزامكم ببذل كل جهد ممكن لإصلاح مجلس الأمن على أساس الإرادة الجماعية للدول الأعضاء. تهنئكم الحركة، سيدي، على تأكيد الثقة مجدداً بسعادة السفير زاهر تنين، الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، واستمراره في العمل رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، مما سيساعدنا على تحقيق أكبر قدر ممكن من التقدم خلال الدورة السادسة والستين.

إن حركة عدم الانحياز تعلق أهمية كبيرة على تحقيق نتائج ملموسة بشأن إصلاح مجلس الأمن من خلال المفاوضات الحكومية الدولية، ووفقاً لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ والمقررات ٥٦٥/٦٣ و ٥٦٨/٦٤ و ٥٥٤/٦٥. وفي ذلك الصدد، تجري إعادة تأكيد موقف الحركة بوضوح في الفرع هاء من الوثيقة الختامية (A/65/896، المرفق)، التي اعتمدها المؤتمر الوزاري السادس عشر لحركة عدم الانحياز المنعقد في بالي بإندونيسيا في شهر أيار/مايو.

وتعتقد الحركة بأنه ينبغي بحث إصلاح مجلس الأمن بطريقة فورية وشاملة وشفافة ومتوازنة ومن دون وضع مواعيد نهائية مصطنعة لكي يجسد بصورة مناسبة احتياجات ومصالح البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء، وأنه ينبغي في الوقت نفسه بحث جميع المسائل الموضوعية المتعلقة، في جملة أمور، بالعضوية، والتمثيل الإقليمي، وجدول أعمال المجلس، وأساليب عمله وعملية صنع القرار فيه، بما في ذلك حق النقض.

لذلك فإن وزراء الحركة في اجتماعهم الأخير في بالي أكدوا من جديد بأن مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ سيظل الأساس للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وشددوا أيضاً على أن توسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله، بوصفه الهيئة المسؤولة بصورة رئيسية عن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ينبغي أن يؤديا إلى مجلس ديمقراطي وأكثر تمثيلاً وأكثر مساءلة، وأكثر فعالية.

وفي ذلك السياق، أقرّ وزراء حركة عدم الانحياز بالإجحافات التاريخية التي لحقت بأفريقيا فيما يتعلق بتمثيلها في مجلس الأمن، وأعربوا عن تأييدهم لزيادة وتحسين تمثيل القارة الأفريقية في مجلس الأمن المُصلح وكذلك أحاطوا علماً بالموقف الأفريقي المشترك كما تجسد في توافق أراء إزولويني وإعلان سرت.

إن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن على جانب كبير من الأهمية للحركة، وحيوي لفعالية المجلس. فالشفافية والانفتاح والثبات عناصر رئيسية ينبغي للمجلس مراعاتها والحفاظ عليها في جميع أنشطته ونُهُجه وإجراءاته. فالنظام الداخلي لمجلس الأمن الذي ما برح نظاماً مؤقتاً لأكثر من ستين عاماً، لا بد من إضفاء الطابع الرسمي عليه لتحسين شفافيته ومساءلته. علاوة على ذلك، ترفض الحركة أي محاولات لاستخدام المجلس وسيلة لتنفيذ أجندات سياسية وطنية، وتشدد على حتمية الحياد وعدم الانتقائية في عمله.

وفي ذلك الصدد، ثمة حاجة ماسة لكي يتمسك مجلس الأمن بالصلاحيات والوظائف التي منحته إياها الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة. لذلك ينبغي للمجلس أن يكف عن التمادي على وظائف وسلطات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتناوله مسائل تقع بصورة تقليدية ضمن اختصاص هذين الجهازين. إن التعاون والتنسيق الوثيقين فيما بين جميع الأجهزة الرئيسية لا غنى عنهما لتمكين الأمم المتحدة من أن تظل هامة وقادرة على الصمود أمام التهديدات والتحديات الراهنة والجديدة والناشئة.

وينبغي لمجلس الأمن أيضاً أن يتفادى اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق كمظلة لتناول مسائل لا تشكل بالضرورة تهديدا للسلم والأمن الدوليين. بل يجدر به أن يستخدم أحكام فصول أخرى ذات صلة واردة في الميثاق، كلما اقتضى الأمر ذلك، بما في ذلك الفصلان السادس والثامن، قبل لجوئه إلى الفصل السابع الذي ينبغي أن يكون تدبير الملاذ الأخير.

إن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن تظل مسألة تبعث على القلق الشديد لدى حركة عدم الانحياز. إذ أن استخدام الجزاءات يثير مسائل أخلاقية أساسية تتعلق بما إذا كانت المعاناة التي تلحق بمجموعات ضعيفة في البلد المستهدف جراء الجزاءات وسيلة مشروعة للممارسة الضغوط. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تحدد بوضوح أهداف أنظمة الجزاءات، وأن يكون فرضها في إطار زمني محدد، وأن ترتكز على أرضية منطقية وقانونية، وأن تُرفع الجزاءات حالما تتحقق الغايات. وينبغي أن تحدد بوضوح الظروف التي اقتضت فرض الجزاءات على الدولة أو الطرف، وأن تخضع لاستعراض دوري.

وما برحت الحركة ملتزمة بالعملية الديناميكية والمستمرة للإصلاح الشامل للأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، وفقاً لأهداف ونطاق ممارسة الاستعراض الواردة في وثيقة القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) وإعلان الألفية (القرار ٢/٥٥). ولا ينبغي لهذا الإصلاح أن يُعتبر غاية في حد ذاتها، ويجب أن يكون شاملا وشفافا ومتوازنا، ويجب أن تجري متابعته بطريقة فعالة

ومساءلة، وأن يحترم احتراما كاملا الطابع السياسي للمنظمة والطابع العالمي والديمقراطي لها بما يتماشى مع الميثاق. وفي ذلك السياق، فإن أي تدابير إصلاحية ينبغي أن تقررها الدول الأعضاء من خلال عملية حكومية دولية وينبغي الاستماع إلى صوت كل دولة عضو واحترام ذلك الصوت.

أود بصفتي الوطنية، أن أربط ملاحظاتي بالبيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لسيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وأن أضيف العناصر التالية.

تكرر مصر موقفها الدائم نحو تحقيق تقدم ملموس والتوصل إلى نتائج محددة في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن على أساس توافق آراء الجمعية العامة في المقرر ٥٥٧/٦٢. إذ أن الفقرة (د) من ذلك المقرر تنص بوضوح على أنه ينبغي للمفاوضات الحكومية الدولية أن تكون مرتكزة على اقتراحات تقدمها الدول الأعضاء. ومن المنطق الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للعملية وتفادي تعريض حياد ونزاهة رئيس الجمعية العامة ورئيس المفاوضات الحكومية الدولية للخطر.

إن المسائل الرئيسية الخمس للمفاوضات الحكومية الدولية محددة بوضوح في الفقرة (هـ) (ثانيا) من المقرر ٥٥٧/٦٢. وينبغي أن تظل مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا لا انفكاك منه وأن تشكل جزءا لا يتجزأ من الصفقة التي لا بد من الاتفاق عليها سوية. ووفقا لذلك فإن أي نتيجة مقترحة لممارسة الاستعراض يجب أن تشمل خمس مسائل قابلة للتفاوض، وأن تنال أوسع قبول سياسي ممكن لدى الدول الأعضاء.

وينبغي أن توجه جهودنا نحو التوصل إلى اتفاق يكون له أثر على هيكل سلطة مجلس الأمن، ويمكّن من التمثيل العادل لجميع المناطق. إن الانتقائية في تناول المسائل الرئيسية أو المحاولات الرامية إلى تصنيفها إلى نقاط تقارب أو نقاط تباين في الآراء ما من شأنها إلا أن تبث الفُرقة فيما بين الدول الأعضاء وتعرض للخطر التقدم الذي تحقق حتى الآن.

إن مصر ومجموعة الدول الأفريقية ما فتئت تدعو إلى التوصل إلى اتفاق أولا على مبادئ ومعايير المفاوضات المتعلقة بالمسائل الرئيسية الخمس قبل الشروع في أي ممارسة للصياغة تتضمن لغة الدمج أو تنسيق المواقف في نص مجمَّع، أو حتى مناقشة أي مشاريع قرارات مقترحة.

وبغية التقيد التام بتوافق آراء إزولويني وإعلان سرت، فإن اقتصار توسيع عضوية مجلس الأمن على فئة العضوية غير الدائمة أو توسيع فئة العضوية الدائمة من دون ممارسة حق النقض ليس خياراً لأفريقيا، إذ أن الخيارين لن يغيرا هيكل السلطة في المجلس ولن يصوبا الإجحاف التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية.

ووفقاً لذلك، تعتقد مصر أن أحد السبل للدفع قدما بالمفاوضات المتعلقة بحق النقض بالنسبة للأعضاء الجدد الدائمين والأعضاء الدائمين الحاليين سيتمثل في النظر في الحد من نطاق استخدام حق النقض الممنوح للأعضاء الدائمين الحاليين والأعضاء الدائمين الجدد، على أن يستبعد حالات الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، ووقف الأعمال القتالية بين الأطراف المتحاربة وانتخاب الأمين العام.

إن التمثيل الجغرافي أيضا مرتبط ارتباطا وثيقا بحجم مجلس الأمن الموسع. لذلك عندما ينص توافق آراء إزولويني على أن أفريقيا تطالب، في جملة أمور، بما لا يقل عن مقعدين دائمين بكل ما يصاحب ذلك من صلاحيات وامتيازات، بما فيها حق النقض، ينبغي أن يُفهم ذلك بمعنى أن أفريقيا قد تطالب بالمزيد من المقاعد الدائمة إذا ما حصلت مناطق أخرى، أصغر حجما وعددا، على عدد من المقاعد يتجاوز

ما تسمح به نسبة تمثيلها في العضوية الأوسع. وبالرغم من الجهود والمحاولات المستمرة في الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى لتحسين أساليب عمل المجلس، فإنه لم يلب أي من هذه الجهود طموحات الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء، حيث لم تؤخذ آراء الجمعية العامة في الحسبان في تلك الممارسة.

ولا يزال تعزيز تمثيل البلدان النامية والدول الصغيرة في مجلس الأمن أحد الدعائم الأساسية لعملية الإصلاح منذ اتخاذ القرار ٤٨/٢٦. وتؤكد مصر على ضرورة الأخذ في الحسبان على النحو الواجب موقف الأعضاء في جامعة الدول العربية الذي يطالب بمقعد دائم للمجموعة العربية في أي زيادة في فئة العضوية الدائمة في المجلس في المستقبل. وقد أعيد التأكيد على هذا الموقف في إعلان سرت الذي اعتمده مؤتمر القمة العربية في دورته العادية في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠. كما نؤكد على ضرورة الأخذ في الاعتبار موقف منظمة التعاون الإسلامي، الذي يطالب بالتمثيل المناسب للأمة الإسلامية في أي فئة من فئات العضوية في المجلس الموسع.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة بلدان مشروع القرار L.69، وهي البلدان التي قدمت مشروع القرار A/61/L.69/Rev.1. وتشكل مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 مجموعة متنوعة تضم ٤٠ بلدا من أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ التي تتوحد تحت هدف مشترك، ألا وهو تحقيق إصلاح دائم وشامل في مجلس الأمن.

وتعرب مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 عن اقتناعها الراسخ بأنه من الضروري زيادة فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن من أجل أن يعكس ذلك بشكل أفضل الحقائق العالمية المعاصرة ويعمل على إقامة مجلس أمن أكثر خضوعا للمساءلة وأكثر تمثيلا وشفافية. تلك هي المبادئ التي نرى أنها ينبغي أن تكون في قلب عملية إصلاح مجلس الأمن. ونحن مقتنعون بأن الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تفكر بصورة مماثلة.

إن موقف مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 معروف جيدا. ولكنني أود أن أذكر بإيجاز أن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 تدعو إلى زيادة عضوية مجلس الأمن من ١٥ عضوا في الوقت الحالي إلى ما يقرب من ٢٥ أو ٢٦ عضوا، بإدراج أعضاء جدد دائمين وغير دائمين وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن تتضمن العضوية الدائمة بلدانا من أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويمكن أن تشمل العضوية غير الدائمة بلدانا من آسيا، وأوروبا الشرقية، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومن أفريقيا، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة كفالة التمثيل من الدول النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تكون المشاركة فيها على أساس مفهوم المقاعد الخاضعة للتناوب. كما يجب أن يكون هناك تحسين في أساليب عمل مجلس الأمن وفي العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحيي التزامكم، سيدي الرئيس، بهذا البند المهم من بنود جدول الأعمال، الذي اتضح في كلمتكم الافتتاحية أمام الجمعية العامة في ١٣ أيلول/سبتمبر. كما أنكم عملتم بسرعة على إعادة تعيين السفير زاهر تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. لقد كان هذا قرارا حكيما ومجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 تحييكم على ذلك القرار.

إن موقف مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 معروف جيدا. ولكنني أود أن أذكر بإيجاز أن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 تدعو إلى زيادة عضوية مجلس الأمن من ١٥ عضوا في الوقت الحالي إلى ما يقرب من ٢٥ أو ٢٦ عضوا، بإدراج أعضاء جدد دائمين وغير دائمين وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن تتضمن العضوية الدائمة بلدانا من أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويمكن أن تشمل العضوية غير الدائمة بلدانا من آسيا، وأوروبا الشرقية، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومن أفريقيا، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة كفالة التمثيل من الدول النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تكون المشاركة فيها على أساس مفهوم المقاعد الخاضعة للتناوب. كما يجب أن يكون هناك تحسين في أساليب عمل مجلس الأمن وفي العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحيي التزامكم، سيدي الرئيس، بهذا البند المهم من بنود جدول الأعمال، الذي اتضح في كلمتكم الافتتاحية أمام الجمعية العامة في ١٣ أيلول/سبتمبر. كما أنكم عملتم بسرعة على إعادة تعيين السفير زاهر تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. لقد كان هذا قرارا حكيما ومجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 تحييكم على ذلك القرار.

وستواصل مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 العمل بنشاط وبشكل بناء مع السفير تانين. وقد قمنا بدور فعال في بدء المفاوضات الحكومية الدولية. ولا نزال نشارك في تلك المفاوضات على أساس أن ميثاق الأمم المتحدة، والنظام الداخلي للجمعية العامة، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة تتطلب تأييد أغلبية ثلثي الأعضاء في الأمم المتحدة لاتخاذ أي قرار في ذلك الصدد. ونناشد السفير تانين، من خلال رئيس الجمعية العامة، أن يعقد اجتماعا بشأن المفاوضات الحكومية الدولية بأسرع وقت ممكن.

أود أن أقول بضع كلمات بشأن تقييم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 للحالة الراهنة. تشارك الدول الأعضاء في المفاوضات الحكومية الدولية منذ عام ٢٠٠٩، بما في ذلك المفاوضات القائمة على النصوص، والتي بدأت في منتصف عام ٢٠١٠. وقد أحرز تقدم كبير وصدرت نسخة ثالثة منقحة لنص المفاوضات في أوائل العام. وفي أول تبادل الآراء في الجولة السابعة من المفاوضات الحكومية الدولية في ٢ آذار/مارس، اتضح بكل سهولة أننا سلكنا مرة أخرى طريقا مسدودا. وأعربت مجموعة صغيرة من الوفود عن معارضتها للنسخة الثالثة المنقحة لنص المفاوضات،مما أدى إلى تعليق المفاوضات.

ومن أجل كسر حالة الجمود القائمة، اتخذ تحالف كبير من الدول الأعضاء مبادرة تهدف إلى النهوض بالعملية. واتخذت المبادرة، كنقطة انطلاق لها، التقييم الذي أجراه السفير تانين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بأن نموذج الإصلاح الذي يسعى لزيادة فئتي العضوية ”حظي بأكبر قدر من التأييد من جانب الوفود التي أخذت الكلمة“. وعلاوة على ذلك، اتخذت المبادرة بالتوافق التام مع المعايير التي أرستها الجمعية العامة في مقررها ٥٥٧/٦٢، الذي أنشأ المفاوضات الحكومية الدولية، والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وتنطوي المبادرة على التواصل مع الدول الأعضاء على أساس الاقتراح الداعي بأنه ينبغي أن يتضمن إصلاح مجلس الأمن الزيادة في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة التي ينص عليها الميثاق، وكذلك تحسين أساليب عمل المجلس. وبينت نتائج التواصل أن الاقتراح يحظى بدعم كبير من الوفود في مناطق مختلفة. وحتى الآن، أبدت الأغلبية الساحقة من الوفود تأييدها للاقتراح، بما في ذلك ٨٠ منها فعلت ذلك كتابة.

وتعتقد مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 أن هذا الدعم القوي للمبادرة ينبغي أن يصبح الأساس لإجراء المزيد من المناقشات في المفاوضات الحكومية الدولية.

السيد توراي (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، أن أتقدم لكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة حول البند ١٢٢ من جدول الأعمال ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة“. أود في البداية أن أعرب عن شكري وتقديري للدول الأعضاء التي استجابت للدعوة التي وجهها الميسر وأرسلت الوثائق التي تحدد مبادراتها بشأن إصلاح مجلس الأمن، والتي تم تعميم نتائجها على جميع الأعضاء. ونشاطر الميسر إيمانه بأن هذه الوثائق يمكن أن تستعين بها العملية وهي تمضي قدما، ويساعد تعميمها على الحفاظ على عملية شاملة تتسم بالانفتاح والشفافية والشمولية.

وقد أبدى الميسر التزامه المعهود بالعملية وقام بتعميم الوثائق التي تسلمها كمرفق لرسالته المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر. ونشعر بالامتنان والاطمئنان إزاء إعلان دعم القضية الأفريقية الذي تم توثيقه بشكل قاطع وبشدة في النتائج والمبادئ التي انبثقت عن المؤتمر المعني بالحوكمة العالمية وإصلاح مجلس الأمن المعقود على مستوى الوزراء في روما

في ١٦ أيار/مايو من هذا العام، الذي حضره ١٢٣ وفدا، بمن فيها رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

وترد النتائج والمبادئ في مجموعة الوثائق التي قدمها الميسر. لقد عبروا عن الإرادة المشتركة التي تجلت في الاجتماع لتصحيح، أولا وقبل كل شئ، الظلم الذي لحق بالقارة، التي هي موضوع ٧٠ في المائة من القرارات التي يتخذها المجلس لكنها، في الوقت نفسه، غير ممثلة فيه.

وإننا إذ نواصل إجراء المشاورات لا نزال منفتحين على المزيد من التبادلات مع جميع الجماعات والدول الأعضاء التي اقترحت أو التي تود أن تقترح مبادرات بشأن إصلاح مجلس الأمن، ونهيب بالميسر، تمشيا مع مبدأ أن عملية الإصلاح تقوم بها الدول الأعضاء وتتطلب التأييد الواسع من عموم الدول الأعضاء، أن يترجم تلك الإرادة المشتركة لحوالي ثلثي الدول الأعضاء إلى عمل ويقوم بتنفيذها. ويمكن القيام بذلك بدمج الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في عملية الإصلاح كحالة خاصة في برنامج عمل الميسر خلال هذه الدورة وذلك لضمان إيلاء الاهتمام الواجب بصوت هذه الأغلبية الكبيرة من الدول الأعضاء.

ونؤكد على التزامنا الثابت بهذه المسألة الهامة للغاية ونتطلع إلى تحقيق المزيد من التقدم خلال هذه الدورة. لقد اعترفت جميع الدول الأعضاء، حقا، بضرورة إدخال إصلاحات على مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية وأكثر شرعية. ولذلك، يجب علينا جميعا أن نسعى للاتفاق على إصلاحات واقعية تراعي القيم الأساسية للأمم المتحدة، وبالتحديد، الشمولية والديمقراطية والمساءلة والشفافية.

وبعد مرور حوالي عقدين من المناقشات، يبدو أننا نقترب تدريجيا من نقطة حيث ستفقد الأمم المتحدة مصداقيتها، إذا ما أخفقنا في إيجاد الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق تقدم في هذه المسألة الهامة جدا. وفي هذا الصدد، نهيب بالدول الأعضاء أن تتسم بالمرونة في سعيها للحصول على عالم أكثر أمنا وأكثر تمثيلا ونظام حوكمة عالمي ديمقراطي.

واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أنعش ذاكرتنا بالدعوة التي وجهها السيد إرنيست باي كوروما، رئيس لجنة العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات المعنية بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ورئيس جمهورية سيراليون، في البيان الذي أدلى به خلال المناقشة العامة في ٢٣ ايلول/سبتمبر والذي قال فيه:

”هناك حاجة متزايدة لأن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلا وشمولا وديمقراطية، فضلا عن تحسين أساليب عمله وعلاقاته مع الجمعية العامة. إن الوضع الراهن غير مقبول بصورة متزايدة ويمكن أن يقوض شرعية عمل المجلس وفعاليته وكفاءته في صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك من الضروري أن نؤكد من جديد التزامنا بمعايير هذه المنظمة النبيلة ومبادئها من خلال إيجاد الإرادة السياسية لإصلاح مجلس الأمن الذي سيمهد الطريق أمام تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا، من خلال تخصيص مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة لأفريقيا خلال هذه الدورة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة“ (A/66/PV.20، الصفحات ٤-٥).

ويتضح من خطاب الرئيس كوروما بصفته رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي أن تطلعاتنا هي تطلعات القارة التي نعتقد أن جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين يعرفونها حق المعرفة. ومن هذا المنطلق وفي السياق الأفريقي، نعترف بأهمية إيلاء الاعتبار الواجب للبعد الإقليمي لمجلس الأمن بعد إصلاحه وتعزيز حضوره.

إن الواقع الجغرافي السياسي والظروف الحالية تملي بكل وضوح التعقل والتراهة فيما يتعلق بتمثيل أفريقيا على نحو تام وفعال في جميع أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن. ونؤكد مجددا أن التمثيل التام لأفريقيا في مجلس الأمن، وفقا للموقف الأفريقي المشترك الوارد في توافق آراء إجماع إيزولويني وإعلان سرت يعني أولا، تخصيص ما لا يقل عن مقعدين دائمين، مع كل الصلاحيات والحقوق المتصلة بالعضوية الدائمة، بما في ذلك حق النقض طالما هو موجود؛ وثانيا، تخصيص خمسة مقاعد في فئة العضوية غير الدائمة، وتناط بالاتحاد الأفريقي مسؤولية اختيار ممثلي أفريقيا في مجلس الأمن. إنها مسؤوليتنا الجماعية أن نصحح الاختلال الحالي في تشكيل المجلس، كي نعطيه شرعية أكبر بوصفه الجهاز المسؤول بصورة رئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ونلاحظ أن مهمة الميسّر ليست سهلة. فالميسر يواجه مجموعة من المبادرات ومواقف المجموعات المهتمة والدول الأعضاء بشأن كيفية المضي قدما/أو كيفية تحويل النص الثالث المنقح المتفاوض عليه إلى وثيقة عمل مقبولة، وعليه أيضا أن يحترم الإرادة المشتركة لأغلبية كبيرة من الدول الأعضاء لتصحيح، أولا وقبل كل شئ، الظلم الذي لحق بالقارة الأفريقية. ومع ذلك، نتعهد بالاستمرار في المشاركة في العملية كالمعتاد، وبنية حسنة وثقة متبادلة، من أجل تحقيق الإصلاح الذي سيحظى بأوسع نطاق سياسي ممكن من جميع الدول الأعضاء في أقصر وقت ممكن.

وفي الختام، يحدونا الأمل أن تمهد هذه الدورة الطريق نحو إجراء المزيد من الحوار الصريح والحيوي في المفاوضات الحكومية الدولية، التي ستتسم بالمزيد من المرونة والحلول التوافقية والحزم. ونأمل أيضا أن تؤدي إلى إيجاد الإرادة السياسية الضرورية لتحقيق إصلاح مجلس الأمن على وجه السرعة وفقا لرؤية قادتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

السيد غودارد (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة الكاريبية التي هي أعضاء في الأمم المتحدة وهي: أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا، وهايتي.

وتود الجماعة الكاريبية، بادئ ذي بدء، أن تؤيد البيانين الذين أدلى بهما الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والممثل الدائم لجامايكا بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار A/61/L.69/Rev.10.

ونود أيضا أن نسجل تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على اهتمامكم المتواصل بهذه المسألة، التي لها أولوية عليا لدى عدد كبير من الدول الأعضاء، بما فيها دول الجماعة الكاريبية. كما نشارك المتكلمين السابقين في الإشادة بسعادة السفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، لدوره بصفته رئيس المفاوضات الحكومية الدولية ونتطلع إلى تحقيق المزيد من التقدم في هذه المفاوضات خلال الدورة الحالية.

وترى الجماعة الكاريبية أن مجلس الأمن بعد إصلاحه من شأنه أن يتمتع بالسمات التالية. أولا، ينبغي أن يتيح التمثيل العادل للبلدان النامية من حيث العدد.

ثانيا، يتعين عليه أن يولي أهمية مستمرة ومتقدمة لمراعاة أي شكاوى تتقدم بها البلدان النامية فيما يتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها أمنها.

ثالثا، ينبغي أن يحظى مجلس الأمن بعد إصلاحه بدرجة أكبر وأوسع من الاحترام اللازم ليكون قادرا على الاضطلاع بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

رابعا، ينبغي للمجلس أن يسترشد بأساليب عمل تتسم بوضوح بالمرونة والشفافية. وينبغي أن يكون للدول الأعضاء الحق في المشاركة في المسائل التي ينظر فيها مجلس الأمن عندما يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر عليها. كما ينبغي السماح للدول الراغبة في التعبير عن التضامن بالمشاركة.

خامسا وأخيرا، ينبغي أن يكون مجلس الأمن بعد إصلاحه أكثر استجابة وقابلية للمساءلة أمام جميع الأعضاء الذين يعمل بالنيابة عنهم.

وبعد قرابة عقدين من المناقشات حول موضوع إصلاح مجلس الأمن، من المفهوم أن هناك نفاد صبر متزايدا من أجل العمل ورغبة في التغيير لا يمكن إنكارها. ونحن في الجماعة الكاريبية نؤيد بقوة الرأي القائل بأنه لا بد من إصلاح المجلس. ونتشاطر نفاد الصبر. وبوصفنا من الدول الصغيرة الضعيفة وأنصارا أقوياء للتعددية ومبدأ المساواة بين الدول، فقد أكدنا مجددا المرة تلو الأخرى موقفنا المبدئي بشأن هذه المسألة، وهو موقف أيده رؤساء دولنا وحكوماتنا وأنا أعيد التأكيد عليه الآن.

أولا، تؤيد الجماعة الكاريبية توسيع مجلس الأمن في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة. ونرى أن التوسيع ينبغي أن يراعي بشكل خاص المناطق التي تعاني حاليا من نقص في التمثيل أو غير ممثلة على الإطلاق، وهي تحديدا، أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ثانيا، نعتقد أنه يجب إتاحة إمكانية خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية للعمل في المجلس في فئة الأعضاء غير الدائمين. ثالثا، نؤيد زيادة عدد أعضاء المجلس بعد إصلاحه من ١٥ إلى رقم في أواسط العشرينيات. رابعا، نؤيد التحسين الشامل في أساليب عمل المجلس، بما في ذلك في علاقته مع الجمعية العامة.

خامسا، نؤيد إلغاء حق النقض الذي يمثل مفارقة تاريخية لا مكان لها في الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. ونرى أنه يقوض الجهود التي نبذلها لجعل المجلس أكثر شفافية وشرعية وقابلية للمساءلة. غير أننا نعتقد أنه ينبغي توسيع نطاق حق النقض، ما دام جرى الإبقاء عليه، ليشمل جميع الأعضاء الدائمين الجدد في المجلس.

على الرغم من نفاد صبر الجماعة الكاريبية من أجل التغيير، فإننا نؤمن بمراعاة الأصول الإجرائية. والجماعة تتطلع إلى استئناف المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في وقت مبكر وتؤكد لرئيسها تعاوننا الكامل في دفع هذه العملية قدما. والجماعة ترفض بحزم أية فكرة تدعو إلى إتباع نُهج جزئية أو مؤقتة أو وسيطة لإصلاح مجلس الأمن، لا تلبي الحاجة الملحة إلى إصلاح المجلس إصلاحا شاملا وتتجاهل الواقع العالمي المعاصر. وفي هذه المسألة كما هو الحال في جميع المسائل المتعلقة بالأمم المتحدة، نواصل الاسترشاد باحترامنا العميق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وروحه. ويجب علينا، بوصفنا منظمة تضم دولا أعضاء ذات سيادة، ممارسة الديمقراطية والشفافية اللتين ندعو إليهما.

ختاما، أؤكد مجددا دعم الجماعة الكاريبية الكامل للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن والتزامنا بالعمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل إصلاح مجلس الأمن إصلاحا ديمقراطيا وذا مغزى. وتتعهد الجماعة بمواصلة المشاركة بنشاط في هذه العملية.

السيد تشوا (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الخمس الصغيرة التي تضم الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين.

مر أكثر من عقدين على انتهاء الحرب الباردة، عندما تسارعت وتيرة الكلام عن إصلاح مجلس الأمن. ومنذ ذلك الحين، زاد عدد أعضاء الأمم المتحدة بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا وتضاعفت تعقيدات صون السلم والأمن الدوليين. والحاجة إلى وجود مجلس أكثر تمثيلا وفعالية ما زالت تنمو. ونحن نخاطر جميعا بفقدان الأهمية إذا لم يتطور المجلس، وهو جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة، ليجسد واقع القرن الحادي والعشرين.

إن من الصعب تحقيق التوازن بين التمثيل والفعالية. والمفاوضات المطولة بشأن الإصلاح تشهد على ذلك. فقد انتهت سبع جولات من المفاوضات الحكومية الدولية دون إحراز أي تقدم. ولم تحرز مبادرات أخرى، مثل فريق الأصدقاء غير الرسمي الذي يعقده الرئيس السابق للجمعية العامة، تقدما بسبب عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح. ونحث السفير تانين على المثابرة. كما نحث الأطراف المعنية على كسر الجمود بشأن قضايا أخرى.

ويجب أن نظل ثابتين في جهودنا الرامية إلى الاتفاق على إصلاح شامل للمجلس، يغطي جميع الجوانب الخمسة للمفاوضات الحكومية الدولية. وسيستغرق الأمر وقتا طويلا لتضييق هوة الخلافات الرئيسية في الرأي بشأن مجالات الإصلاح الخمسة، ولكن هذا لا يعني أنه لا يمكن القيام بأي شيء الآن لجعل المجلس أكثر شمولية وشفافية ومساءلة وفعالية. ومن شأن إجراء تغييرات أساسية في أساليب عمل المجلس أن يحدث فرقا عمليا وسيعود بمنافع كبيرة على جميع الدول الأعضاء. ومن شأنه جعل المجلس أكثر فطنة في مواجهة الحقائق الجديدة والمتطورة.

وهذا هو السبب في أن مجموعة الدول الخمس ما فتئت تنادي بتحسين أساليب عمل المجلس، بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى لإصلاح مجلس الأمن ودون المساس بها. وفي غياب الاتفاق بشأن إجراء إصلاح شامل للمجلس، ينبغي لنا ألا نتوانى عن قطف الثمرة القريبة. وينبغي لنا ألا نسمح بأن يكون الكمال عدوا للخير.

لقد اتخذ المجلس بعض الخطوات لتحسين أساليب عمله، وهي خطوات ترحب بها مجموعة الدول الخمس وتشجعها أيضا. وتشير المذكرة الرئاسية المنقحة ٥٠٧ الصادرة عن المجلس في العام الماضي (S/2010/507) إلى استعداده لمواصلة إحراز تقدم جدي بشأن أساليب العمل. ولكن هذه الخطوات ليست كافية. والتنفيذ الحالي للتدابير الواردة في كل من المذكرة الأصلية (S/2006/507) والمذكرة المنقحة ٥٠٧ لا يزال غير متسق وغير مرض.

وفي هذا الصدد، عممت المجموعة نصا بعنوان ”تحسين أساليب عمل مجلس الأمن“ وذلك متابعة لمشروع القرار الذي طرحناه في عام ٢٠٠٦. ويتضمن نصنا تدابير محددة لتحسين أساليب العمل، ينبغي للمجلس إما مواصلة تنفيذها على أساس منتظم، أو يمكنه النظر في اعتمادها.

ولقد أجرينا مشاورات مفتوحة حول النص وأخذنا بمقترحات جيدة كثيرة للدول الأعضاء. ونصنا يطرح اقتراحات لتعزيز العلاقة بين المجلس والجمعية العامة؛ وتقييم نتائج القرارات السابقة وتحسين صياغة ولايات العمليات لزيادة فعالية المجلس؛ وزيادة الشفافية في عمل الهيئات الفرعية ومشاركة الدول الأعضاء في تلك الهيئات؛ وتعزيز حوكمة المجلس وقابليته للمساءلة؛ والتشاور على نطاق أوسع في تعيين الأمين العام؛ وتوفير قدر أكبر من الشفافية عند ممارسة حق النقض. ونعتقد أن هذه المقترحات تحظى بتأييد العديد من الدول الأعضاء.

ومجموعة الدول الخمس الصغيرة تعتقد أن مجلس الأمن، بوصفه سيد إجراءاته، يمكنه أن يتخذ خطوات حاسمة لمواصلة تحسين أساليب عمله. ونأمل أن ينظر أعضاء المجلس

بجدية في الاقتراحات التي طرحناها في نصنا، ونحن على أتم الاستعداد للعمل معهم. والمجموعة تتطلع إلى مواصلة العمل مع عموم أعضاء الأمم المتحدة، ليس بشأن النص فحسب ولكن حول تحسين أساليب عمل المجلس بوجه عام.

السيد شابر (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلجيكا وهولندا. يتمثل موضوعنا اليوم في إصلاح مجلس الأمن – وهي مسألة هامة بالتأكيد، لكنها في نفس الوقت مسألة ظلت على جدول أعمال الجمعية العامة لفترة طويلة جدا.

قبل ما يقرب من عشرين عاما، وفي وظيفة سابقة هنا في نيويورك في منتصف التسعينات، مثلت بلدي في المناقشة التي كانت جارية بالفعل بخصوص إصلاح مجلس الأمن في ذلك الوقت. كما هو الحال في هذه اللحظة، كانت المسألة الأكثر نقاشا آنذاك هي توسيع مجلس الأمن. ولا تزال الخيارات المختلفة لهذا التوسيع هي نفسها. فالخيارات التي نناقشها اليوم هي نفسها التي ناقشناها آنذاك: توسيع فئتي عضوية مجلس الأمن، وتوسيع فئة الأعضاء غير الدائمين فقط، ونوع ما من الحل الوسط. طرحت كل تلك الأفكار بالفعل على الطاولة قبل ما يقرب من عشرين عاما، وجميع الحجج والاعتبارات التي استخدمت آنذاك لا تزال مستخدمة اليوم.

لكن، وبينما يبدو أن معظم الأعضاء متفقون على الهدف المتمثل في التوصل إلى مجلس أمن لا يعكس عالم سنة 1945 بل عالم اليوم، هناك قدر ضئيل من الاتفاق بشأن الطريق التي يتعين سلوكها لبلوغ ذلك الهدف. وتمثلت النتيجة الواضحة في أنه تم بالكاد إحراز أي تقدم في السنوات العديدة جدا التي ناقشنا خلالها المسألة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية).

ترى بلجيكا وهولندا أن ذلك لا يمكن أن يستمر. هنا لدينا مسألة تعلن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء مرارا وتكرارا الحاجة لإيجاد حل لها، لكن تلك الدول الأعضاء نفسها لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق طيلة عشرين عاما حتى الآن. إن ذلك لا يقوض شرعية مجلس الأمن فحسب، بل ويقوض أيضا مصداقية الأمم المتحدة كمؤسسة قادرة على حل المشاكل والعمل بكفاءة.

لا بد لي من القول بأنني شعرت بشيء من الدهشة، عندما سمعت في بيان سابق ألقي بعد ظهر اليوم إشارة تحذيرية تقول ”لا مواعيد نهائية مصطنعة“. إنني أتساءل عما إذا كان هذا هو حقا أول الشواغل التي ينبغي أن تتبادر إلى الذهن عندما يتكلم المرء عن عملية استمرت زهاء عشرين عاما. فالمشكلة الحقيقية ليست خطر المواعيد النهائية المصطنعة، بل ما إذا كان لدى الدول الأعضاء ما يكفي من الإرادة السياسية للشروع في عملية مفاوضات حقيقية. على مدى العامين الماضيين، حاولت بلجيكا وهولندا حفز مناقشة كاملة بين الدول الأعضاء حول هذه المسألة، من بين أمور أخرى، عن طريق تقديم اقتراحات عملية لوضع نص أقصر وأكثر تركيزا يمكن أن يكون موضوعا للمفاوضات. أقول بأسف بأن تلك الجهود لم تؤد بعد إلى النتيجة المرجوة، رغم جهودنا لتوضيح أنه يمكن تحقيق تقدم تقني بالفعل.

إن بلجيكا وهولندا تتشاطران هدف الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة، المتمثل في إصلاح مجلس الأمن بطريقة تعكس بشكل أفضل الحقائق الجيوسياسية لعالم اليوم. هذا طلب مشروع جدا، لأن له ارتباط مباشر بشرعية المجلس. هذا وقت نرى فيه الاقتصادات الناشئة في مناطق مختلفة من العالم، على استعداد لتتقدم إلى الواجهة بطموحات عالمية وتستعد لتولي مسؤوليات عالمية في المستقبل. وهذا ما ينبغي أن ينعكس في تكوين الهيئة العالمية الأكثر أهمية في مجال السلم والأمن: ألا وهي مجلس الأمن.

من وجهة نظر بلدينا، فإن المضي قدما بشأن هذه المسألة يتطلب أولا وقبل كل شيء الاتفاق على أن الوقت حان الآن للشروع في عملية مفاوضات جدية بشأن هذه المسألة. إذا لم نتمكن من الاتفاق على هذا، عندئذ يمكننا استغلال وقتنا الثمين في مسائل أخرى أكثر إلحاحا، ووضع حد لهذه العملية التي أصبحت بشكل متزايد غير ذات صلة، بفعل التكرار المستمر لمواقف معروفة جيدا دون تناول المسائل الحقيقية والمسائل الأساسية.

وفضلا عن ذلك، لا يمكننا أن نتوقع أن يأخذ الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن هذه المسألة على محمل الجد، طالما لم يشرع جميع الأعضاء في عملية مفاوضات حقيقية. وبذلك المعنى، فإننا لم نقدم حتى الآن لجميع الأعضاء الخمسة الدائمين حافزا للقيام بدور نشط، على الرغم من أن بعض الأعضاء الخمسة الدائمين قد أظهر اهتماما حقيقيا بهذه المسألة. ما نحتاجه الآن هو اقتراح عملي، أو حتى اقترحان عمليان، نبدأ على أساسهما مفاوضاتنا.

في هذه المرحلة، هنالك اقتراح قصير جدا لمجموعة البلدان الأربعة، متداول بدرجة ما في أروقة الجمعية العامة. يحظى ذلك الاقتراح بدعم أكثر من ثمانين دولة عضوا. لذا فلنضعه على جدول الأعمال ونشرع في إجراء مناقشة جادة حول محتوياته وآثاره، ولا سيما بشأن توسيع معتدل – على الأقل، في رأي بلدينا ينبغي أن يكون معتدلا – في كلتا الفئتين من العضوية، الدائمة وغير الدائمة، توسيع يحترم الأحكام اللازمة لمجلس أمن كفء وفعال. فلنناقش لأول مرة بشكل متعمق مختلف جوانب ذلك الاقتراح، ونرى ما إذا كان الدعم اللازم موجودا حقا. وإذا لم ينجح ذلك، فلنرى إذا كانت هنالك أية اقتراحات أخرى يمكن أن نناقشها.

في الوقت الحالي توجد مجموعات مختلفة لها مصلحة في النقاش. لدينا مجموعة الأربعة وفريق الاتحاد من أجل توافق الآراء ومقدمي مشروع القرار A/61/L.69/Rev.1، والدول الأفريقية وهلم جرا. وكما جاء في البيان الصادر عن وزراء مجموعة الأربعة، فإنهم مستعدون لسلوك نهج مرن فيما يخص هذه المسألة. إنني أناشد ممثلي المجموعات الأخرى أن تحذو حذوها، وتظهر بعض المرونة أيضا.

إن بلجيكا وهولندا على غرار البلدان الأخرى، لا تنتميان رسميا إلى واحدة من المجموعات التي ذكرتها للتو، إلا أننا ملتزمتان جدا بإيجاد حل للمسألة، وراغبتان في المساهمة بشكل بناء. في هذا الصدد أيضا، فإننا نتطلع إلى الاستماع إلى أفكار السفير تانين ومبادراته بشأن كيفية تحريك العملية قدما خلال دورة الجمعية العامة هذه.

أخيرا، أود أن أشكر السفير تانين على جهوده الدؤوبة حتى الآن، واستعداده لمواصلة عمله الجيد بشأن هذه المسألة. كما أود أن أشكر أيضا رئيس الجمعية العامة على التزامه بهذه المسألة، وعلى النقاط التي أثارها في وقت سابق في ملاحظاته التمهيدية، واصفا إياها بأنها تقع ضمن أهم أربع أولويات لرئاسته. آمل بصدق أنه مع الإرادة السياسية الكافية، جنبا إلى جنب مع حد أدنى من المرونة بين الأعضاء، وبقيادة السفير تانين ورئيس الجمعية العامة، يمكننا تحقيق التقدم اللازم بشأن هذه المسألة في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

السيد دوا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن بلدي بشأن مسألة التمثيل العادل وبشأن زيادة عضوية مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة.

اسمحوا لي أن أسجل تقدير الوفد الهندي للالتزام الذي أبداه الرئيس تجاه هذه المسألة الهامة. فقد أشار إليها

صراحة باعتبارها واحدة من الأولويات الأساسية لفترة رئاسته. كما سارع إلى إعادة تعيين السفير الحكيم ذي الخبرة العالية ظاهر تانين من أفغانستان، كرئيس للمفاوضات الحكومية الدولية. إننا ندعو السفير تانين، من خلال الرئيس، إلى عقد اجتماع للمفاوضات الحكومية الدولية في أقرب وقت ممكن.

ونود أيضا أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي ألقاه في وقت سابق السفير ريموند وولف من جامايكا باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار A/61/L.69/Rev.1 (مجموعة L.69).

لقد أدت الهند دورا مهما في ضمان الشروع في عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، واضطلعت بدور نشط في المداولات منذ بدايتها سنة 2009. وأيدنا بدء مفاوضات تستند إلى نص سنة 2010، وعبرنا من قبل عن دعمنا الواضح للتنقيح الثالث لنص المفاوضات. ونرى أن الخطوة المنطقية التالية هي تقليص الخيارات في التنقيح الثالث وجعله وثيقة من صفحتين إلى ثلاث.

إن الهند كانت من بين الداعين الأوائل للمبادرة بشأن قرار قصير التي أطلقت في وقت سابق من هذا العام، ودعت إلى إصلاح يشمل التوسع في الفئتين الدائمة وغير الدائمة للعضوية في مجلس الأمن، فضلا عن تحسين أساليب عمله. يتضح نجاح المبادرة الحالية من حجم الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء التي أعربت عن تأييدها لتلك المبادرة، بمن فيهم أكثر من ثمانين وفدا قاموا بذلك كتابة. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الوفود على تأييدها. ونؤمن بأن التأييد الكبير لتوسيع عضوية مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة ولتحسين أساليب عمله ينبغي أن يشكل أساسا لمزيد من المناقشة في المفاوضات الحكومية الدولية الجارية.

تنتمي الهند إلى التجمعين اللذين نذرا نفسيهما منذ وقت مبكر لإصلاح مجلس الأمن، أي مجموعة الأربعة ومجموعة L.69. وتتضمن مواقف المجموعتين عوامل مشتركة مع مجموعات ودول أعضاء أخرى تقدمت بمقترحات بهذا الشأن. إننا نتطلع، خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، إلى تعزيز نقاط الالتقاء تلك مع المجموعات التي تشاطرنا الرأي وبخاصة المجموعة الأفريقية التي ندعم تطلعاتها.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن الهند ترى أن إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته أمران مهمان للغاية إذا أردنا أن نعكس الواقع المعاصر. وسيعزز ذلك مصداقية المجلس وفعاليته في التعامل مع المسائل العالمية. وينبغي السعي بهمة إلى الإصلاح المبكر لمجلس الأمن على وجه السرعة. كما أود أن أؤكد للرئيس ولبقية أعضاء الأمم المتحدة عزمنا على أن نظل في موقفنا البناء بشأن جميع المسائل التي ستطرح علينا في الأشهر القادمة. ونناشد بقية الوفود أن تحذو حذونا في ذلك.

السيدة جانخوراي (منغوليا) (تكلمت بالإنكليزية): بوصفه من مقدمي مشروع القرار A/61/l.69/Rev.1، يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به المندوب الدائم لجمايكا باسم تلك المجموعة.

في وقت يتسم بانعدام اليقين على الصعيد العالمي، يظل إصلاح مجلس الأمن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وينبغي أن يعكس المجلس الواقع السياسي المعاصر وأن يصبح أوسع تمثيلا إذا أراد أن يكون مجديا وفعالا.

تنخرط الدول الأعضاء منذ عام ٢٠٠٩ في المفاوضات الحكومية الدولية التي تقرر عقدها بموجب المقرر التاريخي للجمعية العامة ٦٢/٥٥٧. غير أنه لم تبدأ حتى الآن

مفاوضات حقيقية. وعلى الرغم من أن النسخة المنقحة الثالثة للنص التفاوضي والوثيقة الأقصر التي أعدها السفير ظاهر تانين بحاجة إلى بعض التحسينات، إلا أنهما تشكلان أساسا جيدا لمفاوضات حقيقية. إننا ندعو إلى عقد اجتماع على وجه السرعة للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

موقف منغوليا من مسألة إصلاح مجلس الأمن واضح للغاية. ولقد وجد موقفنا صدى له في مبادرة مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة لتحديد موقفها من توسيع فئتي العضوية. وتؤيد منغوليا تلك المبادرة لأنها تهدف إلى المضي قدما بالعملية. إن الدعم الهائل الذي حظيت به المبادرة يجعل لزاما علينا أن نستخدمها أساسا للمناقشة القادمة في المفاوضات الحكومية الراهنة.

ثمة ضرورة ملحّة في أن يتماشى توسيع فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن مع مبادئ العدالة والمساواة، وأن يعكس حقائق العالم المعاصر ويؤمِّن تمثيلا ملائما للدول النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. كما أن التوزيع الجغرافي العادل هو الآخر أمر بالغ الأهمية، مع التركيز على الجماعات غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا وبخاصة أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والمجموعة الكاريبية. كما أنه أمر بالغ الأهمية أن يُؤمَّن تمثيل الدول الصغيرة في المجلس.

يشاطر وفدي رأي الأغلبية من الدول الأعضاء بوجوب إلغاء حق النقض في نهاية المطاف. وإلى ذلك الحين، ينبغي تقييد استعماله وبخاصة باشتراط عدم اللجوء إليه في حالات معينة مثل الإبادة الجماعية والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والتطهير العرقي والإرهاب. وطالما ظل حق النقض موجودا، فلا بد أن يشمل الأعضاء الدائمين الجدد لتفادي إنشاء فئة ثالثة من العضوية من شأنها أن تؤدي إلى تجاوز المادة ٢٣ من الميثاق. ينبغي، إلزاما، أن تكون للأعضاء الدائمين الجدد ذات الحقوق والواجبات التي لدى الأعضاء الحاليين.

يلاحظ وفدي أن مجلس الأمن قد واصل تحسين طرائق عمله منذ صدور تقريره الأخير (A/65/2). ومع ذلك، فثمة حاجة ماسة لمزيد من التحسين وللتنفيذ الكامل لمذكرة رئيس المجلس الواردة في الوثيقة S/2010/507 بغية كفالة الشفافية ورفع مستوى المساءلة وتعزيز مشاركة أعضاء المنظمة من خارج المجلس.

وفي الختام، أشيد بالرئيس لاختياره مسألة إصلاح الأمم المتحدة وتنشيط أعمالها، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، كأحد مجالات الأولوية الأربعة للدورة الحالية للجمعية العامة. ويأمل وفدي صادقا أن تحقق هذه الدورة، بفضل قيادته المتمكنة، تقدما ملموسا في الإصلاح المبكر لمجلس الأمن.

السيد راغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة وعلى التزامه المعروف بالمضي قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن. وبإعادته تعيين السفير تانين رئيسا لفريق المفاوضات، يكون قد شجع الدول الأعضاء على إبداء روح التوافق والانفتاح وصدق النوايا والمشاركة النشطة في الجولة القادمة. إن إيطاليا تتفق تماما مع كلماته تلك وستكون مع شركائها في مجموعة ”الاتحاد من أجل التوافق“ قوة بناءة خلال هذه الدورة.

أود اليوم أن أركز على الماضي القريب وعلى المستقبل. ويسرني أن أفعل ذلك في جلسة عامة وهي الأولى بعد تسعة أشهر من السير في طريق مسدود في عملية المفاوضات الحكومية. ذلك الطريق المسدود هو الماضي القريب. لقد انهارت المفاوضات في الجمعية العامة فجأة في آذار/مارس، كما تسببت مبادرة مغرضة ومسببة للشقاق

أطلقتها بعض الدول الأعضاء في وقف عملية بناء الثقة على نحو مفاجئ. وضاعت الشفافية. ووجدت المواجهة طريقها إلى نيويورك والعواصم فيما نجم عن التسابق المحموم لحشد الدعم لنص غامض ومفرط في التبسيط إجهاد للأعضاء. وفيما كان الربيع العربي يزدهر، كانت مسألة إصلاح مجلس الأمن تدخل خريفها.

رفضت إيطاليا وشركاؤها قبول ذلك الأمر. وشرعنا في حوار مع جميع الدول الأعضاء دون استثناء. كنا منفتحين وشفافين وملتزمين بما قررته الجمعية بتوافق الآراء في دورتها الثانية والستين. أردنا مواصلة المفاوضات بشأن جميع الركائز الخمس للإصلاح على نحو شامل وفق قرار الجمعية ٥٥٧/٦٢. وسعينا إلى إعادة بناء الثقة بين المجموعات.

كنا أمناء مع أصدقائنا الأفارقة. وإدراكا منا للظلم التاريخي الواقع على القارة، ومع وعينا بأوجه الخلاف بين مواقفنا، سعينا إلى بناء الجسور وإيجاد نقاط التقاء ممكنة. وأوضحنا أن المواقف الأفريقية ومواقف الاتحاد من أجل التوافق متناغمة في كثير من أوجهها وبخاصة فيما يتعلق بالتمثيل الإقليمي وتوزيع المقاعد والتناوب وتوافق الآراء.

وفي نهاية المطاف عقد الحوار في روما، حيث اجتمع ١٢٣ بلدا في أيار/مايو الماضي لتوجيه نداء من أجل استئناف المفاوضات الحكومية الدولية بروح التراضي والانفتاح وتوافق الآراء. وحضر سلف السيد النصر، الرئيس ديس، الاجتماع وحاول إعادة الدول الأعضاء إلى طاولة المفاوضات. وعندها فحسب، تحققت حفنة الدول التي روجت للمبادرة المثيرة للشقاق من فشلها واعترفت بأن أغلبية الأعضاء قد رفضوها.

وحاولت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء مرة أخرى – هذه المرة في المكسيك – إعطاء زخم جديد للمفاوضات في تموز/يوليه. وكان الهدف هو البناء على أنقاض المواجهة والسعي إلى حل توفقيي جاد. وحضر كلا الاجتماعين في روما والمكسيك ممثلو جميع أفرقة التفاوض. وبُذلت تلك المحاولات على أساس حسن النوايا والشمول.

ولكن مع اقتراب الصيف ونهاية الدورة، جرى تجاوز الموعد النهائي وتم ترحيل عملنا إلى الدورة السادسة والستين، والتزمنا باستئناف المفاوضات فورا. ونحن هنا اليوم لاستئنافها. ونحن هنا اليوم لإعادة بناء مستقبل عملية إصلاح مجلس الأمن.

وينبغي أن ترشدنا دروس الماضي إلى طريق المستقبل. فالتسريع المصطنع يغلق الطريق أمام العملية ولا يمكن أن يحقق تأييد الأغلبية المطلوبة وفقا للميثاق. والدورة الخامسة والستون أثبتت ذلك مرة أخرى. ولذلك، علينا أن نركز على المرونة الحقيقية والإرادة السياسية. وأقول ذلك عن اقتناع بأن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء قد أثبتت استعدادها لتحقيق الإصلاح الذي سيجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا ومساءلة ومرونة، لكي يتكيف مع حقائق الواقع الدولي في المستقبل.

إننا الفريق الوحيد الذي دخل المفاوضات باقتراح جديد. وقد غيرنا في عام ٢٠٠٩ موقفنا التقليدي الذي توخى زيادة العدد في فئة الأعضاء غير الدائمين لفترة سنتين وحدها. ونحن نقترح الآن حلا يقوم على عضوية لفترة أطول، يمكن تحقيقها من خلال خيارين مختلفين: عضوية لفترة قصيرة يجوز بعدها أن يعاد انتخاب العضو فورا، أو عضوية لفترة طويلة لا يجوز بعدها أن يعاد انتخاب العضو فورا.

واقتراحنا، بطبيعة الحال، ليس اقتراحا يتعين قبوله كاملا أو رفضه كاملا. إنه خطوة نحو نقطة التقاء وسطية. والمبادئ الأساسية هي الحلول الوسط والمساءلة والتوافق في

الآراء. والكلمات الرئيسية هي عضوية لفترة أطول وإعادة الانتخاب.

إننا ندعو الرئيس النصر إلى ممارسة الضغط الأدبي على الدول الأعضاء التي لم تغير مواقفها إطلاقا. فإذا كان عموم الأعضاء يؤمنون حقا بضرورة الإصلاح، فإن عليهم التحلي بالمرونة وأن يكونوا على استعداد للتفاوض على حل وسط. وإن إيطاليا وشركاءها في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء على استعداد، كما كانوا في الماضي، للمشاركة بشكل بناء وبحسن نية.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): تحتل مسألة إصلاح مجلس الأمن أولوية عالية في جدول أعمال الجمعية العامة. وخلال المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، أشار ما يزيد على ١٠٠ دولة عضو في بياناتها إلى ضرورة أن تتكيف الأمم المتحدة مع حقائق الواقع السياسي الجديدة وأن تؤمن بالإصلاح، بما في ذلك توسيع مجلس الأمن. وهذه دلالة هامة على ضرورة تناول المسألة على وجه الاستعجال.

وما من شك في أن الدول الأعضاء متفقة على ضرورة جعل مجلس الأمن متماشيا مع حقائق الواقع السياسي المعاصرة، ليصبح بالتالي أكثر تمثيلا وشرعية وكفاءة وفعالية. وترى الأغلبية أن زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين تمثل خطوة ضرورية في ذلك الاتجاه.

ويقتصر الأعضاء الدائمون الحاليون على من كانوا أعضاء دائمين في نهاية الحرب العالمية الثانية. وإذا كنا جادين في إلحاق مجلس الأمن بركاب القرن الحادي والعشرين، فلا بد من تغيير هذه الحالة الراهنة. وأي خيار آخر سيترك الوضع القائم بدون تغيير وستكون له آثار غير مرغوب فيها على شرعية ومصداقية الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين في الأجل الطويل.

وفي السياق ذاته، ولكي يعبّر مجلس الأمن عن الزيادة الكبيرة في أعضاء الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥، من الضروري زيادة عدد المقاعد غير الدائمة، ولا سيما للبلدان النامية.

ومنذ وقت مبكر من هذا العام، ما فتئنا نتواصل مع الدول الأعضاء الأخرى لمناقشة فكرة إعداد مشروع قرار يهدف إلى إفساح المجال لإصلاح حقيقي وتوليد زخم لبدء مفاوضات حقيقية. وكان الاقتراح الذي قدمناه موجزا ومباشرا. وكان محاولة بناءة لتكميل وتيسير عملية المفاوضات الحكومية الدولية الجارية والتي انطلقت عملا بمقرر الجمعية العام ٦٢/٥٥٧، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

وقد سعت المبادرة منذ بدايتها تماما إلى الاستجابة لدعوة الميسر الذي أشار بحق إلى أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتولى القيادة وأن تنخرط في مشاورات لبث الدينامية في العملية. وقد شجعتنا الاستجابة التي تلقيناها من عموم الأعضاء. فقد حظيت المبادرة بتأييد عبر الأقاليم، بما في ذلك ما يزيد على ٨٠ تعبيرا خطيا عن الدعم، بالإضافة إلى عدد كبير من الالتزامات الشفوية القوية من جانب ما يزيد كثيرا على ١٠٠ بلد. ولم يحظ أي اقتراح مطروح آخر حتى الآن بتأييد هذا العدد الكبير.

ويتجلى من ذلك بوضوح تام أن ائتلافا واسع النطاق من الدول الأعضاء على استعداد لدعم زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين وتحسين أساليب عمله. ونعتقد أنه إذا تم تقديم مشروع القرار هذا وطُرح للتصويت، فإن بلدانا كثيرة أخرى ستنضم إلى هذا المسعى الجماعي بغية المضي قدما بالعملية. ولذلك، نعتقد أن هذا الدعم القوي للمبادرة ينبغي اعتباره الأساس

لمواصلة المناقشة في المفاوضات الحكومية الدولية التي تحظى بدعمنا الكامل.

وإذا ما استمرت الدول الأعضاء في التركيز على هذا الهدف المشترك، فإننا سنتمكن سريعا من الانتقال إلى المرحلة التالية، وهي مناقشة المسائل المتبقية وتحقيق النجاح في عملية الإصلاح دون مزيد من الإبطاء.

إننا نرحب بقرار الرئيس بشأن إعادة تعيين سعادة السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. ونتطلع إلى مواصلة العمل البناء معه خلال الأشهر القادمة.

وستواصل البرازيل مشاركتها وعملها الوثيق بالتشاور مع الوفود الأخرى بغية تهيئة بيئة مواتية للتوصل إلى نتائج ملموسة خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

السيد كاسيدي (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن السفير حسن كليب، أود أن أشكر الرئيس النصر على عقد هذا الاجتماع. كما نود أن نهنئ السفير تانين على إعادة تعيينه، في الدورة السادسة والستين، رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائة والمسائل الأخرى ذات الصلة.

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل مصر في وقت سابق من هذه الجلسة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن أهداف الميثاق المتمثلة في إنقاذ البشرية من ويلات الحرب وتعزيز الرقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح ما زالت تشكل تحديا كبيرا مشتركا. ولكي يؤدي مجلس الأمن دوره الحاسم، في سياق يمثل فيه دعم جميع الأطراف أمرا أساسيا، من الضروري أن يكون المجلس ديمقراطيا وخاضعا للمساءلة وممثلا لجميع المناطق والحضارات.

وبناء على ذلك، تؤيد إندونيسيا إصلاحا شاملا ومجديا لمجلس الأمن وتتمسك برأيها أن جميع مسائل الإصلاح الخمس الرئيسية ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من اقتراح شامل.

وإذ نتداول هنا، يجدر بنا أن نذكر أن عملية إصلاح المجلس ظلت قيد المناقشة لأكثر من ١٦ عاما. وقد جرى التعبير عن الحجج المشروعة التي ساقتها الدول الأعضاء وانعكست في النص التفاوضي للجلسات العامة غير الرسمية. غير أن الانقسامات لا تزال قائمة والتقدم بطيء. وسيتحقق التقدم عندما يتم التوصل إلى صيغة لإصلاح المجلس تكون مقبولة لدى أكبر أغلبية ممكنة من البلدان.

وفيما يتعلق بفئتي العضوية، فإن إندونيسيا من البلدان التي تعتقد أن زيادة الأعضاء في كلتا الفئتين في المجلس سيتيح إمكانية معالجة القصور الأساسي للمجلس بتكوينه الحالي، وهو النقص في التمثيل. بيد أن رأينا المدروس هو أن الحل الوسط الذي يمكنه أن يحظى بالقبول السياسي على أوسع نطاق ممكن بشأن هذه المسألة الأساسية ويمضي بالعملية قدما هو النهج الوسيط، على أن تكون هناك آلية استعراض واضحة تُستخدم بعد دخول النموذج الوسيط حيز النفاذ.

وتوجد صيغ كثيرة لهذا النهج. ونحن نرى أن الجمعية العامة ينبغي أن تواصل، خلال الدورة الحالية، استكشاف نوع النهج الوسيط الذي يمكننا الاتفاق بشأنه. وينبغي أن يكون هناك نقاط اتفاق كافية لضمان أن تعتبر أوسع أغلبية أن الحل يرضي الجميع. وإذ نقول ذلك، فإننا لا نستبعد بالتأكيد إمكانية توسيع العضوية الدائمة في المستقبل. ويمكن أن تعالج هذه المسألة خلال النظر في مفهوم الاستعراض في إطار النهج الوسطي.

غير أن النهج المجزأ الذي يركز على واحدة أو اثنتين من مسائل الإصلاح فحسب ينطوي على مجازفة بزيادة حدة الخلافات والتأثير على العملية الشاملة في الجلسات العامة غير الرسمية للجمعية العامة. وقد توصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق بشأن تلك العملية في القرار ٥٥٧/٦٢ الصادر بتوافق الآراء، وهو قرار تجدده الجمعية سنوياً. ومن الأهمية بمكان أن نلتزم بالقرار ٥٥٧/٦٢. وعليه، ينبغي النظر في كل القضايا الخمس الرئيسية بشأن إصلاح المجلس سعياً للتوصل إلى حل يمكن أن يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن، بما يتجاوز أغلبية الثلثين.

فيما يتعلق بحجم المجلس المصلح، ينبغي لنا اعتماد نهج وسيط أيضاً. وثمة اقتراح في هذه المرحلة مؤداه توسيع العضوية إلى رقم ما بين منتصف العشرينات و ٣١. علينا أن نعمل وصولاً إلى عدد ما متفق عليه يعكس تعددية الأطراف في العالم، بذلك العدد الكبير من البلدان والمناطق النامية، بطريقة أكثر توازناً. وبالتالي، يجب تصحيح نقص تمثيل آسيا وأفريقيا في المجلس. ينبغي أن تخصص لكل من آسيا وأفريقيا أربعة مقاعد إضافية على الأقل. وفي هذا الصدد، نشدد أيضاً على أهمية التمثيل الإقليمي ودون الإقليمي.

أما بالنسبة لمسألة حق النقض، فإن إندونيسيا ترى أن حق النقض لا مكان له في عالم تتزايد ديمقراطيته. وإلى أن يُلغى حق النقض، سنظل نؤيد مبدأ عدم ممارسة حق النقض في الحالات التي تنطوي على الإبادة الجماعية والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. وإندونيسيا لا تؤيد إنشاء أي حقوق نقض جديدة، وعلى البلدان المهتمة أن تعتبر ذلك مقابلاً للحد من حقوق النقض التي تتمتع بها الدول الخمس دائمة العضوية وتنظيمها.

وإندونيسيا تتفق في الرأي مع الأغلبية الساحقة التي ترى أنه ينبغي إصلاح أساليب عمل المجلس من خلال جعله أكثر شفافية وكفاءة ووصولاً بالنسبة للعضوية الأوسع.

وينبغي تنفيذ المادتين ٣١ و ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة على نحو فعال عن طريق التشاور مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن على أساس منتظم، ولا سيما الأعضاء ذوي المصلحة الخاصة في المسائل الموضوعية قيد النظر في المجلس. وعلى المجلس أن يمنح الدول غير الأعضاء المتأثرة الوصول إلى أجهزته الفرعية، بما في ذلك حق المشاركة وتقديم المدخلات الموضوعية. وينبغي أن يعقد المجلس مشاورات منتظمة ومناسبة من حيث التوقيت وذات معنى مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة، وكذلك مع البلدان الأخرى المعنية، أو المتأثرة، مباشرة بأي عملية لحفظ السلام، طوال مراحل البعثة.

ودون الإخلال بالمادة ٢٤ من الميثاق، ينبغي أن يوضح الإصلاح أيضاً وبشكل صريح مهام وصلاحيات الجمعية العامة بشأن مسائل السلام والأمن الدوليين، التي لا ينظمها الفصل الخامس من الميثاق بصيغته الحالية. وفي سيناريو لا يتخذ المجلس فيه أي إجراء بشأن حالة تهدد السلام والأمن الدوليين بوضوح، ينبغي أن تتمتع الجمعية بصلاحية تقديم التوصيات، حتى ولو لم يطلب المجلس ذلك.

ووفدي ينوه مع التقدير بالعمل الدؤوب للسفير تانين في وضع النص التفاوضي وتحديثه. ولئن كان ذلك النص يوفر أساساً طيباً لمواصلة المفاوضات، مهما كانت صعوبة مواءمة النص، فإن أي انفراجة لتسوية الخلافات يتعين أن تتم خارج هذا النص.

ومع أن مواقف الدول الأعضاء عزيزة عليها، سيكون إبداء مزيد من المرونة السياسية مطلوباً من الجميع بغية المضي قدماً صوب نقاط الاتفاق. وفي رأينا، فإن إصلاح

المجلس سيتحقق على خير وجه من خلال صيغة تقوم على توافق الآراء، أو على الأقل أوسع قبول سياسي ممكن.

وإندونيسيا، من جانبها، ستبقى عاقدة العزم على الانخراط بشكل بناء مع جميع البلدان من أجل إيجاد سبل تكفل إصلاحاً ملموساً وشاملاً للمجلس.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): مناقشة اليوم بشأن إصلاح مجلس الأمن توفر فرصة طيبة لاستعراض التقدم المحرز خلال الدورة السابقة للجمعية العامة والبناء عليه. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على الدروس الثلاثة التي استقيناها من تجربة العام الماضي.

أولاً، لقد أحرزنا تقدماً. وأود أن أسلط الضوء بشكل خاص على تجدد عملية المفاوضات الحكومية الدولية في دورة مهمة عقدت تحت الرئاسة الحكيمة للسفير تانين. ولكن، عندما يتعلق الأمر بالمبادرات العملية والاستشرافية المقدمة، ثمة درس واضح واحد. إن اقتراحاً عملياً واحداً فقط هو الذي نال دعم أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء من كل المجموعات الإقليمية. تلك كانت المبادرة التي أطلقتها مجموعة البلدان الأربعة لزيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة في المجلس وتحسين أساليب عمله. وأستطيع القول إن هذه المبادرة قد لا تكون الوحيدة، ولكنها الأقوى بالتأكيد بين كل المبادرات المطروحة. وبذلك، ينبغي أن تكون محور مناقشاتنا في عملية المفاوضات الحكومية الدولية الجارية.

ثانياً، عقد عدد من الاجتماعات والمؤتمرات بشأن إصلاح مجلس الأمن، داخل الأمم المتحدة وخارجها على السواء. الأمر الذي يبين بوضوح أن الدول الأعضاء شديدة الرغبة في تحقيق تقدم بشأن تلك المسألة. مع ذلك، إذا أردنا أن نضمن مناقشات موضوعية بين جميع أعضاء الأمم المتحدة، فإننا نحتاج إلى عقد المفاوضات الحكومية الدولية بتواتر أكبر. ولذلك، نحث رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن على استئناف تلك المفاوضات في أقرب وقت ممكن مع المحافظة على جدول اجتماعات منتظم. وأيضاً، إذا وجد الرئيس النصر أي صيغة أخرى ملائمة لتحقيق نتائج موضوعية، يمكننا أن نؤكد لكم دعمنا.

ثالثاً، إننا جميعاً نتفق على أن عملية إصلاح المجلس ينبغي أن تقوم على أساس العضوية. إلا أن المفاوضات التي أجريت في الدورة السابقة للجمعية العامة دللت على أننا لا نستطيع التفاوض بشأن الإصلاح على أساس وثيقة من ٣٠ صفحة. سنحتاج إلى مساعدة السفير تانين في تركيز مناقشاتنا على نطاق واقعي من الخيارات. وكخطوة أولى، نقترح استمرار المناقشات على أساس تلك الخيارات التي ثبت أنها تعكس مواقف الأغلبية. فلنركز على تلك المبادئ التي توصلنا بشأنها إلى اتفاق واسع النطاق لتكون نقطة انطلاق لتضييق هوة خلافاتنا.

في أيلول/سبتمبر، وخلال افتتاح دورة الجمعية العامة الحالية في نيويورك، طالب أغلبية رؤساء الوفود بإصلاح منظومة الأمم المتحدة. وهذا يشمل إصلاح مجلس الأمن في الأساس. والإصلاح مطلوب بصورة ملحة، لأسباب ليس أقلها أن مؤسسات أخرى في الحوكمة العالمية، كمجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، تزداد تأثيراً. وعلى مجلس الأمن أن يتكيف لكي يبقى عماد هيكلية السلام الدولي في القرن الحادي والعشرين. لذلك، لا بد لنا من مضاعفة جهودنا لتحقيق نتائج ملموسة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وبلادي، ألمانيا، مستعدة للإسهام بدورها.

السيد ونغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): إصلاح مجلس الأمن جزء هام من عملية الإصلاح الأعم للأمم المتحدة. تؤيد الصين إدخال الإصلاحات المعقولة والضرورية على مجلس الأمن من أجل زيادة سلطته وكفاءته

وتمكينه من الوفاء على نحو أفضل بمسؤولية صون السلام والأمن الدوليين المسندة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي أن تولي عملية إصلاح مجلس الأمن الأولوية لزيادة تمثيل البلدان النامية، لا سيما تلك في أفريقيا. وينبغي أن يمنح الإصلاح البلدان، لا سيما البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، المزيد من الفرص للعمل في مجلس الأمن بالتناوب من أجل السماح لهم بالمشاركة في عملية اتخاذ القرار فيه.

إن المجموعات الخمس من المسائل الجوهرية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن مترابطة. وينبغي أن يسعى الإصلاح للتوصل إلى حل شامل بشأن هذه المسائل الجوهرية. لن يجدي العزل الاصطناعي لجزء من المجموعات الخمس للمسائل المترابطة ارتباطا لا ينفصم، أو اعتماد نهج تدريجي أو تجزيئي.

ينطوي إصلاح مجلس الأمن على مصالح مباشرة لجميع الدول الأعضاء. ويتطلب الإصلاح مشاركة متعمقة من جميع الدول الأعضاء ومراعاة لمصالح وشواغل جميع الأطراف من أجل التوصل إلى أكبر قدر ممكن من توافق الآراء من خلال المشاورات المستفيضة والديمقراطية.

وإذ أن الدول الأعضاء قد تكون منقسمة بشدة بشأن المسائل الجوهرية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، يتعين عليها مواصلة الحوار والمفاوضات والمشاورات. تعارض الصين وضع حد زمني مصطنع لإصلاح المجلس أو تقديم أي حل لا تزال لدى الدول الأعضاء خلافات شديدة بشأنه. ولن تفضي بنا المراوغة أو اللعب بالألفاظ إلى شيء.

منذ إطلاق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، أجرت الدول الأعضاء مناقشات جادة بشأن المسائل الجوهرية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، عمقت الفهم المتبادل بين مواقفها. وقد برزت المفاوضات الحكومية الدولية بوصفها القناة الرئيسية للسعي إلى إصلاح مجلس الأمن. وقد أظهرت التطورات الأخيرة أن أي أفعال قد تقوض المفاوضات الحكومية الدولية تضر بعملية إصلاح مجلس الأمن ولا تخدم المصالح المشتركة للدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، تعارض الصين أي محاولة لإيجاد مسارين منفصلين خارج إطار المفاوضات الحكومية الدولية.

وتؤيد الصين قرار مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ في الدورة الحالية. وينبغي أن تتبع المفاوضات الحكومية الدولية مبادئ الانفتاح والشمولية والشفافية، وأن توجهها الدول الأعضاء، من أجل التوصل إلى حل يعزز الوحدة بين الدول الأعضاء ويخدم مصالحها العامة ومصالح الأمم المتحدة طويلة الأجل. إن الصين مستعدة لدعم أعمال السيد النصر، رئيس الجمعية العامة، والسفير تانين، ميسر المفاوضات الحكومية الدولية.

السيد برينس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أدرج رئيس الجمعية العامة إصلاح الأمم ضمن أولويات فترة رئاسته. وفي خطابه الافتتاحي، كان التركيز على إصلاح مجلس الأمن وعلى ضرورة مواصلة الجهود التي بذلت حتى الآن. إنه محق تماما، لا بد من أن نواصل دفع العملية والمبادرات التي أطلقت في دورة الجمعية العامة الخامسة والستين قدما بغية تجاوز مرحلة مجرد الكلام، إذا أردنا أن نرى مجلس أمن يعكس إلى حد كبير عالم اليوم – مجلس أمن يتكيف مع التحديات الجديدة وقادر تماما على تحمل جميع مسؤولياته عندما يواجه بالأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

لقد أحرز الكثير من التقدم منذ بدأنا عملية التفاوض الحكومية الدولية في عام ٢٠٠٩ بقيادة السفير تانين. أحرز هذا التقدم بفضل جهود الميسر، والرؤساء المتعاقبين للجمعية العامة والدول الأعضاء. نجحنا في تحديد عناصر التقارب التي يمكن أن نواصل استكشافها، على سبيل المثال، بشأن توسيع

المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. من واجبنا الآن أن نتحلى بالجرأة وننتقل إلى صلب المسألة. إن الوقوف مكتوفي الأيدي أو العودة للوراء ليس خيارا، احتراما للعمل الذي أنجز بالفعل.

إن المتطلبات واضحة و لم تتغير. يجب أن تراعي عملية إصلاح مجلس الأمن ظهور قوى جديدة تتمتع بالإرادة والقدرة على تحمل مسؤوليات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، في وضع يمكنها من أن تسهم إسهاما هاما في أعمال المجلس في صون السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، تؤيد فرنسا العضوية الدائمة لألمانيا والبرازيل والهند واليابان، فضلا عن تمثيل بلدان أفريقيا. أما مسألة تمثيل الدول العربية فهي أيضا مطروحة أمامنا على الطاولة. خارج هذا الإطار، لم يتغير موقف فرنسا. نحن مستعدون، مثل الكثير من الدول ذات النوايا الحسنة في هذه الجمعية العامة، للعمل بنشاط من أجل كسر الجمود وتجاوز المواقف المبدئية. ويمكن أن يشمل ذلك النظر في حل مؤقت وفقا للاقتراح الذي قدمه بشكل مشترك قبل ثلاث سنوات رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس وزراء المملكة المتحدة. إن طرائق ومعايير هذا الحل ليست جامدة أو محددة سلفا، بل يجب أن تسفر عنها المفاوضات بين الدول الأعضاء.

يجب ألا نسمح بتراجع الإصلاح في قائمة أولويات جدول أعمالنا، لأنه إذا حدث ذلك، سيبقى خارج إطار الأولويات إلى أجل غير مسمى. إضافة إلى أنه رئيس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، فمن صلاحيات رئيس الجمعية العامة إعطاء دفعة جديدة للمناقشات. إن دفع الدول الأعضاء إلى التفاوض بطريقة حقيقية مسألة إرادة سياسية مشتركة. وتكتسي المبادئ التوجيهية التي يعطيها لنا رئيس الجمعية العامة أهمية حاسمة لتحقيق تلك الغاية. يتطلب الإصلاح الواسع لمجلس الأمن، الذي قد يحدث بعد فترة انتقالية، الجرأة والمثابرة. إن فرنسا مستعدة لتقديم إسهامنا ودعمنا لتحقيق هذا الهدف.

السيد أويارسون (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): كلفتنا الجمعية العامة بأن نواصل على الفور المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. إنني أشير إلى القرار ٥٥٤/٦٥ الذي اعتمد بتوافق الآراء في ١٢ أيلول/سبتمبر. أخشى أن المهمة لن تكون يسيرة. واسمحوا لي أن أشرح السبب.

الواقع أن المفاوضات وصلت الآن إلى طريق مسدود. عقدت الجولة السابعة من المفاوضات يوم ٢ آذار/مارس، ومنذ ذلك الحين لم يعقد أي اجتماع آخر. مرت ثمانية أشهر كاملة.

من وجهة نظرنا، هناك سببان أساسيان لهذا المأزق الحالي – من جهة، رفض التنقيح الثالث للنص التفاوضي من قبل بعض الجماعات والبلدان الحاضرة في ذلك الاجتماع، ومن جهة أخرى، إطلاق مبادرات تشيع الفرقة من قبل بعض الجماعات الأخرى، في محاولة للاستفادة من هذا المأزق لخدمة أغراضها الخاصة حصرا.

لقد وصفت تلك المبادرات بأنها ”تشيع الفرقة“ للأسباب التالية. بادئ ذي بدء، أطلقت المبادرات خارج إطار المفاوضات. ولذلك لم تكن صريحة وشاملة وشفافة، كما هو مطلوب بموجب القرار ٥٥٧/٦٢. ثانيا، لم تشمل كل المسائل الخمس الرئيسية للإصلاح، واقتصرت على تلك التي تناسب مصالح المروجين. والنتيجة واضحة تماما، ترسخت حالة الجمود. هذه هي الحالة التي نجد أنفسنا فيها. وأنا متأكد من أننا نتفق جميعا على ضرورة أن نضع حدا للحالة الراهنة.

ونعتقد أن دور الرئيس، وكذلك دور السفير تانين – الذي نهنئه على تزكيته رئيسا للمفاوضات – يتمثل في تقديم اقتراح ملموس لتحقيق ذلك.

ونرى أن نقطة البداية ينبغي أن تكون الدرسين الرئيسيين اللذين استخلصناهما خلال الدورة السابقة. أولا وقبل كل شيء، يتعين علينا أن نقرّ بأنه لم يقبل الجميع، على أساس توافق الآراء، النص المنقح الثالث المتفاوض عليه، وبالتالي، ينبغي تنقيحه مرة أخرى. وما لم نفعل ذلك، نعتقد أنه ليس لدينا خيار آخر سوى العودة إلى النص المنقح الثاني، وهو النص الوحيد الذي وافقت عليه جميع المجموعات والبلدان.

ثانيا، ينبغي أن نعترف بأنه لا نستطيع بشكل إنفرادي تغيير القواعد الواردة في القرار ٥٥٧/٦٢ في منتصف العملية.

ويمكن أن يعوّل الرئيس على الدعم التام من الوفد الإسباني في هذه المسألة. وأعتقد أننا قدمنا ما يكفي من البراهين على مرونتنا وروحنا البناءة. ومن الواضح، أنه يمكن الرئيس أيضا أن يعوّل على الدعم التام من مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، التي ننتمي إليها. وأود أن استرعي انتباه الجمعية إلى أن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء لا تزال هي الوحيدة التي قدمت نموذجا بديلا لموقفها الأصلي. وقدمته في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ خلال الجولة الأولى من المفاوضات، كما أشار إلى ذلك ممثل إيطاليا.

ويتضمن ذلك النموذج بعض العناصر مما يسمى بالنموذج المتوسط، مثل إنشاء فئة جديدة أو متوسطة من الأعضاء غير الدائمين بمقاعد طويلة الأجل. وأود أن أوضح أننا عندما عرضنا ذلك النموذج كنا نتطلع إلى المعاملة بالمثل من المجموعات الأخرى، لكن مع الأسف لم تتحقق تلك التطلعات. ولهذا السبب، لا يزال موقف إسبانيا ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء هو الموقف الأصلي الذي عرضناه في عام ٢٠٠٥. وهو نموذج شامل مع اقتراحات واقعية لكل واحدة من المسائل الخمس الرئيسية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن وهي: الفئات وحق النقض، وحجم المجلس، والتمثيل الإقليمي، وأساليب العمل والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

وهناك حقيقة معروفة حق المعرفة وهي أن إحدى سماته الرئيسية مادة تنص على توسيع المجلس حصرا في فئة الأعضاء غير الدائمين. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن كفالة المحافظة على المبدأ الديمقراطي الذي يقع في صميم شرعية مجلس الأمن بعد إصلاحه إلاّ بتوسيع عدد المقاعد المنتخبة.

وخلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تعهدنا بالإصلاح المبكر لمجلس الأمن، بما في ذلك إصلاح أساليب عمله، لجعله أكثر فعالية وكفاءة وشفافية وتمثيلا وشرعية. والتزمنا بزيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس وبتحسين مساءلته. وانقضت منذئذ ست سنوات. وأحرزنا بعض التقدم، لكنه ليس كافيا.

ونؤمن بأنه حان الوقت لإحراز تقدم بشكل حازم نحو التوصل إلى حل توافقي، وهو الحل الوحيد في رأينا الذي يمكن اعتماده بتوافق الآراء. ولتحقيق ذلك، ربما نستطيع أن نسترشد بالمبادئ الخمسة التي عرضها رئيس الدورة السابقة، السيد ديس، الذي نشيد به، خلال مؤتمر روما الوزاري بشأن الحوكمة العالمية وإصلاح مجلس الأمن المعقود في ١٦ أيار/مايو هذا العام. وهذه المبادئ هي أوسع نطاق من الدعم واحترام القيم الأساسية للأمم المتحدة والبساطة والكفاءة والمرونة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا إصرار الوفد الإسباني على العمل بروح مرنة وبنّاءة لتحقيق هذا الهدف.

السيد ألكانتارا ميخيا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نرحب بالشعور بالإلحاح الذي عالج به الرئيس موضوع التمثيل العادل في مجلس الأمن، وزيادة عضويته والمسائل الأخرى ذات الصلة. ونرحب كذلك بحقيقة أن الرئيس قد قام بتثبيت الممثل الدائم لأفغانستان، السفير ظاهر تانين، كرئيس للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونثمّن الجهود والقيادة التي أظهرها السفير تانين على مدى سنين عديدة بشأن هذه المسألة المعقدة.

وتود الجمهورية الدومينيكية أن تعلن فورا تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن إصلاح مجلس الأمن موضوع لا يزال مدرجا في جدول أعمال المنظمة لمدة ١٨ عاما. وتستوقفنا حقيقة أننا ما زلنا غير قادرين على تحقيق نتائج حاسمة. وإذا أردنا استعمال هذه الحالة كمثال على الطريقة التي نعمل بها في هذا المقر، فستكون بكل وضوح مثالا سيئا للغاية. وإذا كانت نتيجة هذه الممارسة حاسمة بالنسبة لوقف الصراع الدولي، لكنا تعرضنا لكارثة قبل وقت طويل.

وتود الجمهورية الدومينيكية أن تؤكد التزامها بالتعاون البناء مع الوفود الأخرى لإصلاح المجلس لجعل هذا الجهاز الهام متسقا مع واقع اليوم الجغرافي – السياسي، ولجعله أيضا أكثر كفاءة في مهمته لصون السلم والأمن الدوليين. وعالم عام ٢٠١١ يختلف كثيرا عن عالم عام ١٩٦٣، عندما ارتفع عدد أعضاء المجلس من ١١ إلى ١٥. لقد كان في ذلك الوقت ١١٥ دولة عضوا؛ أما اليوم ارتفع عددنا إلى ١٩٣عضوا.

ومن شأن المجلس بعد إصلاحه أن يتمتع بمصداقية وسلطة أكبر للتصدي للتحديات التي نواجهها في الساحة الدولية. وتتطلب هذه التحديات الإصلاح الهيكلي، بما في ذلك زيادة عدد الأعضاء وفئاتهم، وإصلاح أساليب عمل المجلس، وحق النقض، وطبيعة التمثيل والعلاقة بين المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لكنه بالنسبة للجمهورية الدومينيكية، ونظرا للوقت الذي ولّى والنتائج الصغيرة التي تحققت، سيكون من المنطقي التعجيل بمحادثاتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن وتركيزها على مسألتين أساسيتين: زيادة عدد الأعضاء وفئاتهم، وأساليب عمل المجلس. وإذا وضعت هذه الخطة للاختبار، فمن شأنها أن تعزز مصداقية المنظمة وقدرتها على تحقيق أهدافها الواردة في الميثاق. وفضلا عن ذلك، فإننا سنمتثل لطلب الإصلاح الذي تطالب به دوما أغلبية الدول الأعضاء.

لقد دعا بلدي دوما إلى التوسيع المنصف والعادل لمجلس الأمن الذي من شأنه أن يزيد مجموع عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين والذي يكفل التمثيل الملائم للبلدان النامية. ولتصحيح عدم المساواة السائدة في المجلس، نأمل زيادة الأعضاء من المناطق الناقصة التمثيل مثل أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لقد كان هناك بعض التحسينات الكبيرة في أساليب عمل المجلس وإجراءاته. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز المساءلة والشفافية، ويلزم أن تكون عملية المجلس أكثر شمولا من أجل تعزيز شرعيته وفعاليته. إننا نؤيد زيادة عدد المناقشات المفتوحة والجلسات الإعلامية التفاعلية لما تعود به من نفع على الدول التي لا تنتمي إلى عضوية تلك الهيئة.

لقد ركزنا على هذين الوجهين من أوجه الإصلاح لأننا مطالبون بتحديد الأولويات والأهداف للمفاوضات الحكومية على أسس تؤمّن تعزيز قدرة مجلس الأمن على صنع القرار من خلال كفاءة الأداء والتمثيل العادل.

لذلك السبب انضممنا إلى تحالف البلدان التي تروج لمشروع قرار يهدف إلى جعل مجلس الأمن أوسع نطاقا وأكثر قدرة على التحرك بقدر أكبر من النفوذ والوحدة والمصداقية والعمل بطريقة أكثر ديمقراطية. وتتضمن المبادرة مقترحات ومواقف لاقت قبولا عريضا من الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية والتجمعات الأخرى التي شاركت طوال السنين في عملية إصلاح مجلس الأمن.

إن الجمهورية الدومينيكية مقتنعة بأن تحديات عالم اليوم تتطلب من منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، أن تكون أكثر متانة وتمثيلا وفعالية. ولقد أوكل إلينا قادتنا السياسيون تلك المهمة في القمة العالمية عام ٢٠٠٥. إن وفدي على استعداد للعمل على تحقيق تلك الغاية بأقصى قدر من المرونة والإرادة السياسية لأننا نؤمن بأن تلك الشروط ضرورية لتمكيننا من المضي قدما لتحقيق نتائج واضحة في مناقشاتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد الجلسة العامة هذا اليوم لمناقشة إصلاح مجلس الأمن. وتقدر اليابان تقديرا عاليا اختياره مسألة إصلاح الأمم المتحدة وتنشيط عملها كأحد مجالات الألوية الأربعة للدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وكما ذكر في حديثه فإن هناك أهمية قصوى لوجود إرادة سياسية قوية لتطبيق القرارات والمقررات السابقة إذا أردنا للمنظمة أن تحتفظ بشرعيتها. وفي ذلك الصدد، ثمة حاجة ملحة للإصلاح المبكر لمجلس الأمن.

كما أشيد بالرئيس للسرعة التي اتخذ بها قراره بإعادة تعيين السفير تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية. إننا نثق تماما أنه والسفير تانين سيمارسان قيادة تتسم بالمبادرة بغية جعل المناقشات بين الدول الأعضاء تتسم بطابع موضوعي وهادف.

بُذِلت جهود متنوعة لإصلاح مجلس الأمن بحيث يعكس على نحو أفضل حقائق القرن الحادي والعشرين وليس العالم كما كان عليه قبل ٦٠ عاما مضت. وأعتقد أن جميع الدول الأعضاء ملتزمة بتحقيق الإصلاح المبكر للمجلس بحيث تتمكن الأمم المتحدة من التصدي للتحديات الراهنة من منطلق طابعها التمثيلي وشرعيتها وفعاليتها.

في الدورة السابقة للجمعية، بادرت مجموعة الأربعة بطرح مشروع قرار بشأن الإصلاح كما انخرطت الدول الأعضاء الأخرى بنشاط أيضا في مناقشة جادة حول تلك المسألة، الأمر الذي خلق زخما قويا في اتجاه مفاوضات حقيقية.

ينبغي لنا، على خلفية التقدم الذي أحرز في الدورة السابقة، أن نخطو الخطوة التالية نحو تحقيق نتيجة ملموسة. وعلى الرغم من الاختلاف العريض الذي لا يزال باقيا بين آراء الدول الأعضاء، فإنني أعتقد أن الجميع الآن على استعداد للبدء في مفاوضات جوهرية بهدف إيجاد حل يجمع بين مختلف الآراء ويلقى أوسع قبول سياسي ممكن كما طالبت بذلك القرارات السابقة للجمعية. ولبلوغ تلك الغاية، نأمل أن تتحلى الدول الأعضاء كافة بروح المرونة بغية الشروع في مناقشات هادفة تركز على تحقيق النتائج فيما تبقى من طريق.

إننا نشاطر تماما الرئيس وجهة نظره بأن الإرادة السياسية الجماعية لأعضاء الأمم المتحدة ضرورية للمضي قدما بجهود إصلاح مجلس الأمن. لقد اجتمع وزراء خارجية مجموعة الأربعة في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر وأعربوا عن عزمهم على العمل في تعاون وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى بروح من المرونة ومواصلة السعي باتخاذ كل ما يلزم من خطوات لتحقيق نتائج ملموسة في الدورة الحالية.

فيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بتوسيع العضوية في الفئتين الدائمة وغير الدائمة وبتحسين طرائق العمل، أعرب الوزراء عن وجهة نظرهم بأن الدعم القوي الذي حظيت به المبادرة ينبغي أن ينظر إليه كأساس لمزيد من المناقشة في المفاوضات الحكومية القائمة.

ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تبادر بالالتزام بجهود الإصلاح وأن تتخذ من الخطوات ما يسرِّع العملية بما تستحقه من إلحاح. واليابان، من جانبها، لا تألو جهدا في لتشجيع إجراء مناقشات جوهرية مع البلدان التي تشاركنا التوجه، وذلك بروح من الانفتاح والشفافية والنزاهة والواقعية.

وفي ذلك الصدد، انتهز هذه الفرصة لأذكر اليوم أن الحكومة اليابانية تنظم في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر حوارا في طوكيو بشأن إصلاح مجلس الأمن. وما نهدف إليه من وراء ذلك هو كتابة فصل جديد عن حوار نزيه ومفتوح وجوهري ولا غنى عنه بحثا عن إصلاح يمكن تحقيقه. وستقدر اليابان تقديرا عاليا مشاركة رئيس الجمعية العامة في ذلك الاجتماع. إننا نأمل أن يثمر الحوار عن مناقشات مفيدة، مواصلة للجهود السابقة، لتوليد طاقة ديناميكية جديدة نحو تحقيق تقدم ذي مغزى. ونحن على استعداد لنطلع جميع الدول الأعضاء الراغبة على النتائج التي يتم التوصل إليها.

لقد حان أوان اتخاذ خطوات ملموسة. وترحب اليابان بالجولة القادمة للمفاوضات الحكومية المزمع عقدها في نهاية الشهر الحالي وتأمل أن يضيف حوار طوكيو زخما إلى المناقشات التي ستدور في المفاوضات. إننا نرجو بشدة أن تعقد المفاوضات الجوهرية بوتيرة أسرع ونرحب بأي مبادرة من الدول الأعضاء من شأنها أن تشكل قوة دفع نحو حل حقيقي. وفي ذلك الصدد، نؤمن بأن تبسيط النسخة الثالثة المنقحة من النص التفاوضي بتضمينها خيارات أقل سيساعد على المضي قدما بعملية التفاوض.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد على التزام اليابان الراسخ ببذل كل الجهود لتحقيق نتيجة ملموسة في مسألة الإصلاح خلال الدورة الحالية وذلك بتعاون وثيق مع الرئيس والسفير تانين والدول الأعضاء.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تقديرنا لميسر للمفاوضات الحكومية الدولية، الممثل الدائم لأفغانستان، السفير ظاهر تانين، لجهوده الدؤوبة لدفع عملية إصلاح مجلس الأمن قدما، وأود أن أهنئه على إعادة تعيينه للدورة الحالية. ووفد بلدي لا يزال ملتزما بعملية المفاوضات الحكومية الدولية التي تمثل الإطار المناسب والوحيد الذي ينبغي مناقشة إصلاح مجلس الأمن فيه، وفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة.

وتؤيد الجزائر البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والممثل الدائم لسيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

تؤكد الجزائر مجددا التزامها بتطلعات أفريقيا على النحو الوارد في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت، اللذين يطلبان ما لا يقل عن مقعدين دائمين لأفريقيا مع جميع الحقوق والامتيازات المرتبطة بهذه الفئة من العضوية، بما في ذلك حق النقض، فضلا عن مقعدين إضافيين غير دائمين. ونحن نرى أنه ينبغي فهم التوسيع في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وينبغي أن يشمل حق النقض. وهذا الموقف يهدف إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي يجعل من أفريقيا القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة العضوية الدائمة.

والجزائر مستعدة للعمل بصورة بناءة لتحقيق تقدم جوهري في المفاوضات الحكومية الدولية في إطار عملية شفافة وشاملة وبروح التوصل إلى توافق في الآراء. ومن المهم أن نلاحظ الطابع الشامل لإصلاح مجلس الأمن وأن جميع

مواضيعه وعناصره مترابطة ولا يمكن معالجتها بطريقة معزولة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تحظى أساليب عمل المجلس بنفس القدر من الاهتمام وينبغي التعامل معها بنهج يدمج المجموعات الأخرى.

والجزائر مستعدة لاعتبار التنقيح الثالث للنص التجميعي الأساس للمفاوضات، شريطة أن يجري هذا النظر وفقا لروح القرار ٦٢/٥٥٧ والقرارات اللاحقة للجمعية العامة. ومع ذلك، فإننا لا نزال نعتقد أن هذه الوثيقة تتطلب مزيدا من التفصيل لكي تعبر عن جميع المواقف والمقترحات. وينبغي للدول الأعضاء العمل معا من أجل الاتفاق على مجموعة من المبادئ قبل تشذيب النص التجميعي وتحديد المواقف بوضوح في جميع جوانبها. والجزائر ترى أنه بمجرد التوصل إلى اتفاق على مجموعة من المبادئ، سيصبح تحديد مجالات التقارب العديدة الموجودة بين مختلف الاقتراحات والمواقف أسهل بكثير.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر للرئيس مرة أخرى عن تمنيات حكومة بلدي الصادقة بتحقيق النجاح في رئاسته. وأود أيضا أن أشكر الرئيس الحالي لمجلس الأمن، سعادة السفير موروايس كابرال ممثل البرتغال، على عرضه لتقرير مجلس الأمن (A/66/2) في وقت سابق من هذا الصباح.

وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للعمل الواسع النطاق الذي قام به المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى وجه الخصوص، ينبغي ألا ننسى أن المجلس قدم إسهاما مفيدا جدا وتاريخيا في عملية التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط خلال الفترة المضطربة التي بدأت في أواخر العام الماضي.

وأود أن أبدأ بالإشارة إلى أن جمهورية كوريا تشارك مشاركة بناءة في المفاوضات الحكومية الدولية الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن منذ بضع سنوات. وبصفتي عضوا في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، أود أن أسلط الضوء على أننا كنا المجموعة الوحيدة التي مارست المرونة بتعديل موقفنا المبدئي الذي يرجع إلى عام ٢٠٠٥. وكانت تلك الخطوة جهدا حقيقيا من أجل سد فجوة الخلافات في الآراء ووجهات النظر بين المجموعات الرئيسية بهدف جعل المجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلا وقابلية للمساءلة.

غير أنه، وللأسف، فإن الجهود المخلصة لمجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء لإيجاد شكل ما من أشكال الأرضية المشتركة لم تُقابل بالمثل. وبدلا من ذلك، شهدت الدورة الأخيرة للجمعية العامة طرح مبادرة من جانب واحد خارج إطار المفاوضات الحكومية الدولية. ونتيجة لذلك، توقفت المفاوضات الحكومية الدولية. والأعضاء جميعا يعانون من عواقب هذا التقاعس.

إن الهيكل الحالي لمجلس الأمن هو نتاج حرب انتهت قبل ٦٦ عاما. ومن الواضح أن المجلس لا يعبر بصورة كافية عن البيئة الحالية المحيطة بالحالة الدولية الراهنة، كما أنه لا يجسد على النحو الواجب قدرات الأطراف الفاعلة المعنية التابعة له.

ومع ذلك، لا يمكن أن تكون هذه الحقيقة البسيطة المسوغ للتسبب في المزيد من الظلم بإضافة حفنة من الأعضاء الدائمين يبقون في المجلس لأجل غير مسمى، وهو ما يمثل بالتالي تجاهلا لاحتياجات ورغبات الأعضاء على نطاق أوسع. وإذا ما التزمنا بجمود إضافة أعضاء دائمين آخرين، فإننا سنخسر المرونة والشرعية اللازمتين للتكيف مع المشهد السياسي والاقتصادي المتغير في المستقبل.

وعلى هذه الخلفية، أود أن أؤكد على أن الطريقة الوحيدة المعقولة لجعل مجلس الأمن أكثر شفافية وكفاءة وقابلية للمساءلة هي إجراء انتخابات دورية. ولن نتمكن من تحقيق تمثيل أكثر ديمقراطية وعدلا إلا من خلال انتخابات دورية لتشكيل مجلس موسع ذي حجم معقول. وعندها فحسب، سيخضع أعضاء المجلس لعمليات استعراض للأداء والإسهامات لتحديد ما إذا كان هناك ما يبرر منح عضو معين فترة إضافية.

ووفد بلدي يعتقد اعتقادا راسخا أن أهم وسيلة ملموسة للخروج من المأزق الحالي في هذه المفاوضات ستكون الوصول إلى نوع من الأرضية المشتركة من خلال حل وسيط. ولقد تحلينا بالمرونة في الماضي ونحن مستعدون للعمل بشكل بناء مع الأعضاء على نطاق أوسع مستقبلا كذلك لاستكمال تفاصيل هذا النهج.

وجمهورية كوريا، بوصفها دولة ديمقراطية متوسطة القوة على غرار معظم أعضاء الاتحاد من أجل توافق الآراء، تتطلع حقا إلى إصلاح مجلس الأمن بطريقة معقولة وبسيطة وواقعية، ولكن دائمة ولها ما يبررها. وإذا نظرنا إلى الوراء، فإن أخطر عقبة في طريق الإصلاح هي انعدام الثقة وعدم الاستعداد لتقديم تنازلات. وكانت هذه العملية محبطة في بعض الأحيان. ومع ذلك، فإن هذه المسألة هامة للغاية بدرجة لا تحتمل التقاعس عن العمل. وفي الواقع، إن من واجبنا الجماعي إنجاز هذه المهمة الحاسمة ليس للأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا بالنسبة للأجيال المقبلة.

ووفد بلدي مقتنع بأن هناك تقاربا في مجالات رئيسية أخرى، مثل فكرة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن إلى رقم في أوائل أو منتصف العشرينيات وممارسة حق النقض بطريقة أكثر معقولية وتحسين تمثيل المجموعات الإقليمية التي تعاني من نقص التمثيل وتقوية العلاقات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وتحسين أساليب عمل المجلس. ويعرب وفد بلدي مرة أخرى عن أمله في إمكانية تحقيق هذه الأفكار وبلورتها في صيغتها النهائية في إطار نهج وسيط.

نفهم أنه سيجري أخيرا استئناف المفاوضات الحكومية الدولية في الأسابيع المقبلة. ونحن نتطلع إلى الإدارة النزيهة للرئيس، السفير تانين، ليتسنى إحراز تقدم ملحوظ خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

ومن جانبنا، ستواصل حكومة جمهورية كوريا بذل جهود بناءة لتحقيق هدف إنشاء مجلس أمن أكثر كفاءة وديمقراطية وقابلية للمساءلة.

السيد جار الله (الكويت): يطيب لوفد بلادي في البداية أن يتقدم بجزيل الشكر والتقدير لرئيس مجلس الأمن للشهر الحالي سعادة المندوب الدائم للبرتغال على تقديره المعروض أمام الجمعية العامة، وما تضمنه من أنشطة تعامل معها مجلس الأمن للسنة الماضية والتي تشير إلى زيادة ملحوظة في حجم أعمال المجلس.

ويسرنا أن نعرب عن بالغ التهنئة للدول الصديقة الأعضاء الجدد غير الدائمين في المجلس غواتيمالا والمغرب، وتوغو، وباكستان، وأذربيجان، على انتخابها لفترة السنتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

كما نؤكد تأييدنا لكلمة مندوب مصر نيابة عن دول حركة عدم الانحياز، ونرحب كذلك بالجهود المبذولة والمقدرة لسعادة السفير ظاهر تانين لقيادة أعمال المفاوضات الحكومية الدولية متمنين أن تشهد هذه الدورة تقدما ملموسا في مسألة إصلاح مجلس الأمن، وتحقق إنجاز تاريخي طال انتظاره يلبي رغباتنا جميعا في تفعيل دور المجلس وتحسين أداءه.

لا غرابة في أن يُصنف بند مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن بأنه أحد أهم البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة، في وقت بات واضحا فيه حاجتنا الماسة

لاتخاذ مواقف مفصلية وحاسمة تسهم في دفع عملية إصلاح مجلس الأمن، وبرغم وجود إجماع بين الدول الأعضاء جميعا على مبدأ التغيير والإصلاح، إلا أننا لم نزل غير قادرين على التوصل إلى فحوى التغيير المطلوب اتخاذه، ونؤكد هنا على أهمية أن تحظى أية مقترحات فيما يخص توسيع وإصلاح مجلس الأمن باتفاق عام تصادق عليه كافة الدول الأعضاء.

لقد مضى أكثر من تسعى عشر عاما على المناقشات الرامية لتوسعة عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب وطرق عمله، وتم طرح العديد من المبادرات والأفكار، إلا أن القضية لا تزال متعثرة، وبحاجة إلى توفر الإرادة السياسية اللازمة لتقريب وجهات النظر وللوصول إلى الهدف المنشود، فالتحديات المتواترة في الساحة السياسية الدولية تدفعنا لبذل مزيد من الجهد لتحسين مسار المفاوضات، والتأكيد على العمل الجماعي، فالهدف المراد تحقيقه أكثر سموا ونبلا ويشمل المجتمع الدولي بأسره.

طوال الأعوام الماضية كان ولا يزال موقف الكويت من عملية إصلاح مجلس امن ثابتا ويرتكز على النقاط الرئيسية التالية:

أولا: إن مسألة إصلاح مجلس الأمن يجب أن تكون وفق تصور عام يهدف إلى الاستمرار في عملية إصلاح وتطوير كافة أجهزة الأمم المتحدة، والتطلع لإضفاء مزيد من التكامل والتوازن في عمل المنظمة، وضرورة التركيز على تطوير علاقة مجلس الأمن بأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن يقتصر دور مجلس الأمن على أداء المهام الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة وهي صيانة السلم والأمن الدوليين.

ثانيا: إن أية أفكار يتم تداولها لإصلاح مجلس الأمن، يجب أن تكون نابعة من حرصنا جميعا على تمكين المجلس بأن يصبح أكثر تمثيلا للدول الأعضاء في المنظمة، ويعكس الواقع الدولي العالمي الذي تغير كثيرا منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥.

ثالثا: من الأهمية بمكان العمل على تحسين طرق وأساليب عمل مجلس الأمن وإضفاء المزيد من الشفافية والوضوح على أعماله، وأن يتم اعتماد لائحة إجراءات عمل دائمة ورسمية لتحسين وتنظيم طريقة العمل في مجلس الأمن.

رابعا: إن مسألة حق النقض يجب أن توضع وفق حدود وضوابط تقنن استخدام هذا الحق، مثل أن يتم استخدام ''الفيتو'' فقط في المسائل التي تندرج تحت الفصل السابع من الميثاق.

خامسا: إن أي زيادة قد تطرأ على مقاعد مجلس الأمن، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار إتاحة فرصة أكبر للدول الصغيرة في الوصول إلى عضوية المجلس والمساهمة في أعماله، كذلك يجب عدم إغفال حق الدول العربية والإسلامية في التمثيل الذي يتناسب مع أهميتها ومساهماتها في الدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن ما يشهده المجتمع الدولي من تحديات متسارعة، وقضايا متداخلة يجعلنا أكثر تصميما وإصرارا على تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز وتفعيل دور مجلس الأمن، وأن يصبح أكثر قدرة وفعالية لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها، وأن يتمتع المجلس بمناخ أكثر تمثيلا وشفافية وحيادا ومصداقية.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة ترحب بحرارة بإعادة تعيين السفير تانين كرئيس للجولات المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية، بشأن إصلاح مجلس الأمن، ونشكره على جهوده لتوجيه تلك المفاوضات قدما.

واسمحوا لي أن أؤكد على دعمنا الكامل للسفير طنين، ونحن ندخل الجولة الثامنة من المفاوضات، التي نأمل أن تقبل الدول الأعضاء عليها بمرونة وصبر. إننا نؤمن بأن

المفاوضات الحكومية الدولية تقدم المحفل الأكثر شفافية وشمولا لهذه المناقشات لأجل التوصل إلى نتيجة تحظى بتوافق آراء واسع النطاق. وبينما تبقى خلافات حقيقية، نأمل في أن تؤدي هذه المحادثات في نهاية المطاف إلى الجمع بين أعضاء الأمم المتحدة.

تؤمن الولايات المتحدة بأن مجلس الأمن ينبغي أن يعبر عن عالم القرن الحادي والعشرين. إننا نؤيد توسيع عضوية المجلس بطريقة من شأنها ألا تقلل لا من فعاليته ولا من كفاءته. لذلك، فإن وفد بلدي سيواصل بذل جهد متأن وجاد، والعمل مع الدول الأعضاء الأخرى، من أجل تعزيز قدرة المجلس على الاضطلاع بولايته والاستجابة بفعالية لتحديات هذا القرن.

اسمحوا لي أن أسلط الضوء على موقفنا بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

إن الولايات المتحدة مستعدة من حيث المبدأ لإجراء توسيع متواضع للأعضاء الدائمين وغير الدائمين. كما أننا نؤمن بقوة بأن أي نظر في توسيع الأعضاء الدائمين يجب أن يكون بطبيعته محددا للبلد المعين. وعند تقييم ما هي البلدان التي تستحق العضوية الدائمة، فإن الولايات المتحدة ستأخذ في الاعتبار قدرة البلدان على المساهمة في صون السلم والأمن الدوليين والمقاصد الأخرى للأمم المتحدة.

إننا نؤيد عضوية مجلس أمن ترسخ حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في الداخل والخارج، وتقدم إسهامات مهمة في تنفيذ قرارات المجلس، خاصة من خلال إنفاذها، وكذلك من خلال الدعم المالي والسياسي وبالأفراد.

إن الولايات المتحدة ليست مستعدة لتوسيع عضوية المجلس بشكل يغير بنية حق النقض الحالي.

نحن لا نزال ملتزمين ببذل جهد متأن وجاد، وبالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى، لإيجاد سبيل للمضي قدما يسمح في آن واحد بتكيف المجلس مع الواقع العالمي الراهن، وتعزيز قدرته على الاضطلاع بولايته على نحو فعال ومواجهة تحديات هذا القرن.

السيد فاليرو بريسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونود أن ننوه هنا بالعمل المعقد الذي قام به السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، وجهوده للمضي قدما في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة عضوية مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة. كما نرحب بالبيان الذي أدلى به المندوب الدائم لجمايكا، السيد ريموند وولف، باسم البلدان المقدمة لمشروع القرار A/61/L.69/Rev.1.

على الرغم من أن جمهورية فنزويلا البوليفارية قد أوضحت من قبل، في مناسبات مختلفة، موقفها بشأن الموضوع الذي ننظر فيه اليوم، فإننا نود أن نعيد ذكر بعض النقاط.

نؤيد توسيع نطاق عضوية مجلس الأمن في الفئتين الدائمة وغير الدائمة بهدف إشراك البلدان النامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي. ويمكن لمجلس الأمن، بعد توسيع عضويته وفق معادلة عددية مقبولة، أن يتكون من ٢٥ أو ٢٦ عضوا. ومن شأن ذلك أن يقود إلى توازن أفضل في التمثيل في هذه الهيئة باستيعاب مختلف الحقائق الجغرافية والسياسية والثقافية من العالم النامي.

لقد حُرِمَت شعوب وبلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا طيلة ٦٠ عاما من حقها في ممارسة تلك المسؤولية. علينا إذن أن نستجيب لنداءاتها المتكررة بتصحيح الخلل الراهن في التوازن والتناسق داخل المجلس.

فيما يتعلق بآلية صنع القرار، تؤمن فنزويلا بأن حق النقض مرتبط ارتباطا لا انفصام فيه بمسألة توسيع عضوية

مجلس الأمن. ومن ذلك المنطلق، تؤمن الحكومة البوليفارية بأن استخدام حق النقض آلية بائدة ومناقضة للديمقراطية وبالتالي لمبدأ مساواة الدول في السيادة على النحو الذي يجسده ميثاق المنظمة. وبناء عليه، تدعو جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى إلغاء حق النقض أو تقييد استخداماته تمهيدا لإلغائه كلية.

فيما يتعلق بطرائق العمل في مجلس الأمن، نقر بأننا قد لمسنا، في السنوات الأخيرة، بعض التقدم المحدود. ومع ذلك، فإننا لم نخطو بعد إلى الأمام بما فيه الكفاية إذ أننا لم نستجب للنداءات التي تدعو إلى مزيد من الانفتاح والشفافية في ممارسات المجلس.

وبالنظر إلى أن السلام أمر يهم جميع البلدان، فإن فنزويلا تعرب عن رفضها للإجراء الذي يسعى البعض إلى تطبيقه في مجلس الأمن بعقد جلسات مغلقة وجعل جلسات المشاورات غير الرسمية هي القاعدة. إن ذلك الإجراء يحول دون مشاركة أغلبية الدول الأعضاء. لذا ينبغي أن تكون تلك الجلسات هي الاستثناء وفق ما هو منصوص عليه في المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت.

في سبيل الحفاظ على روح الشفافية، يجب على مجلس الأمن أن يعقد مشاورات متواترة مع البلدان التي تمسها قراراته. كما يجب دعوة البلدان غير الأعضاء في مجلس الأمن للمشاركة في المشاورات غير الرسمية وذلك باللجوء إلى إجراء مماثل لذلك المنصوص عليه في المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق.

ترغب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء أن يكون الهدف من إصلاح المجلس هو تحويله إلى هيئة ديمقراطية، تتسم بقدر أكبر من المساءلة، وتعكس في ممارساتها مبدأ المساواة بين الدول في السيادة. وإذا لم نمتثل لهذه المتطلبات، فلن يكون مجلس الأمن شفافا أو شرعيا بل لن يمكن اعتباره هيئة تمثل مجتمع الأمم.

لقد شارك وفدنا بروح بنّاءة في عملية إصلاح مجلس الأمن وقد لاحظنا خلال ذلك أن الدعوة إلى معالجة غياب البلدان النامية في فئة الأعضاء الدائمين تتسم عمليا بطابع عالمي.

إن عدد المقاعد الدائمة وتوزيعها على أساس المجموعات الإقليمية الذي يلقى تأييد المجموعات الإقليمية يتلخص في تخصيص مقعدين لإفريقيا ومقعد أو مقعدين لأمريكا اللاتينية والكاريبي ومقعدين لآسيا. كما أنه من الواضح أن الأغلبية تؤيد فكرة توسيع نطاق عضوية المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة.

كما أن هناك توافقا في الآراء بشأن ضرورة تغيير طرائق عمل مجلس الأمن بغية إضفاء مزيد من الشفافية على عمله. ومع ذلك، علينا أن نقر بأن العملية لا تزال معلّقة منذ الجولة السابعة غير الرسمية على الرغم من الالتزام الذي أبداه كثير من الدول الأعضاء أو من المجموعات التي تقدمت بمقترحات تهدف إلى إحراز تقدم في المفاوضات الحكومية. وبالنظر إلى ذلك الوضع، علينا أن ندرس بعناية المواقف التي تعبر دون أي شك عن رأي الأغلبية وأن نتفق على استراتيجية تتيح لنا المضي قدما.

وتأمل جمهورية فنزويلا البوليفارية ألا يستمر إرجاء إصلاح مجلس الأمن.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن الوفد الفنزويلي يعلن عزمه الثابت على الاستمرار في الاضطلاع بدور نشط في المفاوضات بهدف تحقيق نتيجة تعكس بالكامل مواقف أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد ويناويسير (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق بعد ظهر اليوم ممثل سنغافورة باسم مجموعة الدول الخمس الصغيرة.

ها نحن في عامنا الثامن عشر من سعينا الجماعي لإصلاح مجلس الأمن. وقد وقعت أمور كثيرة خلال تلك السنين. وحدثت تغيرات جيوسياسية هامة لا يزال بعضها يتبلور. غير أن لا شيء من كل ذلك قد استطاع على ما يبدو التأثير على عجزنا عن المضي قدما في المناقشة، على الأقل فيما يتعلق بتوسيع نطاق العضوية.

انتهج رئيس الجمعية العامة في دورتها الأخيرة نهجا مغايرا بعض الشيء لكثير من أسلافه إزاء هذا الموضوع وذلك حين أنشأ مجموعة مصغّرة من السفراء لدراسة الوسائل الكفيلة بالدفع بهذا البند إلى الأمام. وكان ذلك جهدا مقدرا وإن كانت ثماره لا تختلف كثيرا عن سابقاتها. لذلك نتساءل عما يمكننا أن نتوقعه في هذه الدورة وعما إذا بقيت هناك أي سبل يمكن استكشافها بعد. إننا نعرب عن دعمنا المستمر للسفير تانين ونرحب بأي مبادرة من شأنها أن تخرجنا من هذا الطريق المسدود.

إذا كان تكوين مجلس الأمن في عام ١٩٩٣ يعتبر عتيقا ومناقضا لحقائق العصر الجيوسياسية آنذاك فإنه اليوم بطبيعة الحال أكثر ما يكون كذلك. ولكن من الصعب القول أن الرغبة في الإصلاح أقوى منها اليوم عما كانت عليه في ذلك الوقت. بل ربما يكون العكس هو الصحيح، على نحو ما، رغم جميع المحاولات الفاشلة في الأعوام القليلة الماضية وبعد مضي كل هذا الوقت من المناقشات الدائرية.

نحن ندرك أن المحادثات التي نشارك فيها ليست مفاوضات بالمعنى الحقيقي، على الرغم من قرارنا أن نطلق عليها تلك التسمية بالذات. ونواجه الآن خطرا حقيقيا في أن تُنقل العملية إلى خارج الجمعية، بحثا عن الحركة والتقدم في مكان آخر، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى مواجهة سياسية خطيرة في الجمعية وأن يقوض حتما من سلطتها حيث أنها كثيرا ما تكون عرضة للانتقاد بسبب عجزها عن اتخاذ القرارات بشأن المسائل الحيوية. ومما سيزيد من دواعي الأسف في تلك الحالة أن إصلاح مجلس الأمن أمر يقع صراحة وحصريا في مجال اختصاصها.

وكما هو معلوم تماما، فإن ليختنشتاين تدعو منذ عدة أعوام إلى نموذج لتوسيع العضوية يمكن أن يكون حلا وسطا وذلك بخلق فئة جديدة من المقاعد. إن ستة أعضاء يمكنهم أن يعملوا لفترة أطول كثيرا من فترة السنتين الحالية المتوقعة للأعضاء المنتخبين وفقا للميثاق – ربما تصل إلى عشر سنوات – وسيجوز لهم أيضا أن يعاد انتخابهم فورا. ومن شأن هذا التوزيع الجديد للأعضاء أن يؤدي إلى استمرار عضوية بعض الدول في المجلس بشكل دائم بدون أن تكون لها امتيازات الأعضاء الدائمين الحاليين. ولكنه يمكن أن يؤدي أيضا إلى نظام تناوب فيما بين عدد من الدول القوية التي يمكن أن تتقاسم الأعضاء الجدد فيما بينها بدعم وموافقة منطقة كل منها. وهذا سيحمي مصالح الدول الصغيرة، وسيتجنب أيضا الصعوبات التي قد تنشأ عن زيادة عدد الأعضاء في فئة العضوية الدائمة، التي تشكل لب معضلة إصلاح مجلس الأمن.

وزيادة عدد الأعضاء ليست الجانب الوحيد، وربما ليست الجانب الأهم في إصلاح المجلس. فالطريقة التي يضطلع فيها المجلس بمهامه يجب تصحيحها، وكذلك ثقافة الشركات التي تحكم أنشطته، والتي يضطلع بها المجلس بالنيابة عن الدول الأعضاء، وفقا للميثاق. وتزداد أهمية ذلك نظرا لأن الكثيرين منا لم يعملوا في المجلس إطلاقا، وسيكون من الصعب إلى حد كبير على الكثيرين منا أن تسنح لهم فرصة للعمل فيه. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لقرارات المجلس البعيدة المدى على نحو متزايد أن تكون أكثر فعالية إلا عندما تحظى بالتأييد السياسي الواسع النطاق من عموم الأعضاء وعندما تكون هناك إرادة سياسية مماثلة في قوتها لتنفيذ القرارات. وعليه، فإن مجموعة الدول الخمس الصغيرة،

التي نعتز بعضويتنا فيها، ترى في إحراز تقدم في مجال أساليب العمل وسيلة لتعزيز فعالية المجلس. ومما لا شك فيه أن المناقشات بشأن إصلاح المجلس قد أوجدت زخما إيجابيا في هذا المجال. وقد يجادل البعض بأن النتائج الملموسة الوحيدة التي شهدتها السنوات الماضية، حتى وإن كانت غير مباشرة، تحققت في مجال أساليب العمل. ومع ذلك، فإن التدابير التي قرر المجلس ذاته بشأنها كجزء من العملية ليست كافية، والأهم من ذلك أن تنفيذها كان متباينا وغير متسق، وأحيانا عشوائيا. وبناء على ذلك، من الضروري أن تستمر جهودنا لإصلاح أساليب العمل.

إن مسألة أساليب العمل جزء لا غنى عنه من المشروع الشامل لإصلاح مجلس الأمن. ولكن يجب متابعتها باعتبارها موضوعا قائما بذاته بغض النظر عن أي تقدم في زيادة عدد أعضاء المجلس، وعلى الأخص في حال عدم إحراز ذلك التقدم. وبالمثل، لن يجادل أحد بأنه لا يمكن زيادة عدد أعضاء المجلس بدون التوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح أساليب عمله. وبناء على ذلك، وزعنا، نحن أعضاء مجموعة الدول الخمس الصغيرة، مشروع قرار لنظر أعضاء الجمعية العامة، ونتطلع إلى مواصلة الحوار مع الدول بشأن طريقة مواصلة متابعة مبادرتنا. ولا يهدف النص إلى تقديم مجموعة كاملة من التدابير اللازمة لتحقيق الإصلاحات التي سيستفيد منها المجلس. بل بدلا من ذلك، تتناول بعض التحديات السياسية الرئيسية، بما في ذلك استخدام حق النقض، وتوفر مجالا لمواصلة الحوار بين الجمعية العامة والمجلس بشأن تطبيق تلك التدابير. وسيكون ذلك مفيدا أيضا لإطلاق حوار حقيقي بين الهيئتين، كما هو متوقع وفقا للميثاق، ولكنه غير قائم حاليا في ممارساتنا.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أثني على سلف الرئيس النصر، رئيس الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، وعلى الميسرين لمساهمتهم في المسألة موضوع مناقشة اليوم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر، في وقت سابق اليوم، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وفي ذلك السياق، يرحب وفد بلدي بنتائج المرحلة الجديدة من عملية المفاوضات الحكومية الدولية، القائمة على أساس اقتراحات الأعضاء بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه، بطريقة منفتحة وشاملة وشفافة، بهدف تحديد الحل الذي سيحصل على الدعم السياسي لأكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء.

وأود أن أعرب عن خالص التقدير لسفير أفغانستان على الطريقة التي أدار بها المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأود أن أؤكد له على دعمنا الكامل في هذه العملية.

وبينما ننتظر استئناف المفاوضات، أود أن أقدم بعض الملاحظات.

يجب أن يعبر مجلس الأمن عن حقائق الواقع السياسية والاقتصادية للعالم المعاصر. ويجب أن يُمنح المجلس الشرعية اللازمة من أجل التصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي أثناء أداء الولاية المسندة إليه وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وبالمثل، يرى وفد بلدي أن الهدف النهائي لأي جهد من جهود إصلاح المجلس يجب أن يعزز التمثيل العادل في الهيئة وكذلك مصداقيتها وفعاليتها. ويجب ألا يتحول المجلس تحت أي ظرف من الظروف ناديا خاصا لبلدان تُمنح امتيازات خاصة أو أن يظهر بهذه الصورة. فسيشكل ذلك خطرا على قراراته وفعاليتها، وكذلك على تعامله مع مسائل حساسة كتلك المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

وفي وقت يشهد فيه العالم تغيرات جذرية ويمر في تحولات جغرافية – استراتيجية كبرى، وفي وقت يحتمل فيه أن يشكل الربيع العربي، الذي بدأ في تونس، أبرز المظاهر الحالية لذلك التغيير، فإن أعضاء مجلس الأمن الدائمين

أنفسهم يعترفون بضرورة القيام بملاءمة العلاقات الدولية مع الديناميات التي تحكم تلك العلاقات. ونظرا لأن المجلس، بوصفه الجهاز المسؤول في نهاية المطاف عن المهمة الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، يجب ألا يُستبعد من ذلك التكيف والمواءمة مع حقائق الواقع الإقليمية والدولية الراهنة.

إن حقائق الواقع السائدة في عام ١٩٤٥، عندما اعتمد ميثاق الأمم المتحدة، لم تعد سائدة اليوم، بل تحولت، وفي الكثير من الأحيان نشأت حقائق جديدة بدون أن يغير المجلس تكوينه أو أساليب عمله. وبناء على ذلك، بات إصلاح المجلس ضرورة وليس أمرا كماليا. وبات مستقبل ذلك الجهاز التنفيذي متوقفا على ذلك الإصلاح، وكذلك شرعيته وشرعية المنظمة بأسرها.

ويجب أن يكون ذلك الإصلاح شاملا وشفافا ومتوازنا. ويجب أن يعبر جدول أعمال المجلس عن احتياجات ومصالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، وبطريقة موضوعية ورشيدة، وغير انتقائية أو عشوائية. ويجب أن يتم تناول جميع المسائل الموضوعية، بما في ذلك تكوينه، والتمثيل الإقليمي، وجدول الأعمال، وأساليب العمل وعملية اتخاذ القرارات، بما في ذلك النقض، ويجب أن نكفل أوسع نطاق ممكن لتوافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء.

ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال زيادة عدد الأعضاء، وبخاصة لمصلحة البلدان النامية. وبالمثل، يجب أن يعبر تكوين المجلس بعد إعادة تشكيله عن جميع مشاعر المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، ما فتئت تونس تدعم بقوة موقف الاتحاد الأفريقي، الذي تعبر عنه في توافق آراء إزولويني بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن وفي إعلان سرت. إننا نؤمن أن الوقت قد حان لتصحيح الوضع القائم حيث تظل القارة الأفريقية محرومة من عضو دائم في مجلس الأمن.

وسوف نؤيد أي حل يمنح البلدان النامية عامة وأفريقيا خاصة المكان المستحق في مجلس الأمن.

إن تونس، التي شاركت منذ الستينيات من القرن الماضي في عدد من عمليات حفظ السلام، وساعدت من خلال القنوات الدبلوماسية أو استخدام قواتها، على حل الصراعات، وعانت مؤخرا من آثار الصراعات في بلدان مجاورة، تتفهم جيدا التحديات التي تشكلها الحروب ونقاط التوتر الساخنة.

ولا يزال بلدي على اقتناع بأن مجلس الأمن، بالعدد المحدود من أعضائه وبآلياته الجامدة، ليس في وضع يمكّنه من تلبية الاحتياجات الحالية للتدخل السريع والفعال والمناسب فيما يتعلق بالعدد المتزايد من الصراعات، أو من الاستجابة إلى تطلعات شعوب العالم، التي ترى في الأمم المتحدة وفي جهازها التنفيذي نصيرين وحيدين في زمن ضاع فيه الأمل.

وختاماً، إننا نؤمن بأن مجلس الأمن يجب أن يواصل الاستفادة من ثقة الدول والرأي العام العالمي، ويجب أن يثبت أنه قادر على التعامل بفعالية مع أصعب المسائل، على أن يصبح أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي ككل وأن يعبر عن واقع عالمنا اليوم.

السيد ليون غونزاليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): كوبا تؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر باسم حركة عدم الانحياز. ونود أن نؤكد دعمنا للعمل الذي يقوم به السفير زاهر تانين، رئيس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد الأعضاء في مجلس الأمن والمسائل الأخرى ذات الصلة.

فيما يتعلق بالبند ٣٠ من جدول الأعمال، ”تقرير الأمين العام“، ترحب كوبا بالجهود المبذولة لتحسين نوعية التقرير السنوي للمجلس (A/66/2). ومع ذلك، فإن التقرير لا يزال وثيقة وصفية تفتقر إلى التركيز التحليلي الذي نحتاج إليه، كدول أعضاء، لتقييم عمل تلك الهيئة. وإننا نؤكد على

الحاجة إلى أن يقدم المجلس إلى الجمعية العامة التقارير الخاصة المنصوص على تقديمها في المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق.

وتؤكد كوبا على مسؤولية المجلس عن تقديم تقارير عن عمله على النحو الواجب إلى الجمعية العامة. ووفقاً للميثاق، فقد أوكلنا إلى تلك الهيئة ذات العضوية المحدودة جداً المسؤولية الأساسية للتصرف نيابة عنا من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالبند ١٢٢ من جدول الأعمال، نؤكد على الحاجة إلى الاضطلاع بإصلاح عاجل وبعيد الأثر لمجلس الأمن. ولا يمكن أن يكون هناك إصلاح حقيقي للأمم المتحدة بدون إصلاح مجلس الأمن. وهذا الإصلاح لا يمكن أن يبقى مؤجلاً باستمرار ولا يمكن أيضاً مواصلة إغفال طلبات الأغلبية من الدول الأعضاء. والمجتمع الدولي يحتاج إلى مجلس أمن أكثر تمثيلاً وديمقراطية وشفافية، بما يتماشى مع أدنى معايير سيادة القانون كيما يمكنه التعامل مع التحديات العالمية بالشكل الملائم.

وكوبا تؤيد توسيعاً فورياً لمجلس الأمن، في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. والاكتفاء بزيادة عدد المقاعد غير الدائمة فحسب سيزيد من اتساع الفجوة الهائلة القائمة بالفعل بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وينبغي أن يكون للبلدان النامية تمثيل ومشاركة أكبر داخل المجلس، وخاصة في فئة العضوية الدائمة. وليس هناك ما يبرر لمناطق برمتها، كأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، عدم وجود تمثيل دائم لها. ويكفي القول إن أكثر من نصف بنود جدول أعمال المجلس يخص أفريقيا، وليس من الصعب أن نتفهم عدالة مطالب تلك القارة، التي تحظى بدعمنا الكامل.

وكوبا لا تؤيد أي شكل من أشكال التمييز بين الدول ذات السيادة. ولذلك، نعتقد أن الأعضاء الدائمين الجدد يجب أن تكون لهم نفس الحقوق والواجبات كالأعضاء الحاليين. ودخول أعضاء دائمين جدد دون أن يكون لهم حق النقض سيعني إنشاء فئة ثالثة من أعضاء مجلس الأمن. وهو أمر لا تؤيده كوبا. وليس ثمة مبرر لأن يكون مقام البلدان النامية التي تدخل المجلس كأعضاء دائمين جدداً أقل من الأعضاء الدائمين الحاليين. وموقف كوبا إزاء حق النقض كان واضحاً للغاية دائماً، وسيبقى كذلك. فحق النقض امتياز غير ديمقراطي عفا عليه الزمن، ولذلك يجب الاستغناء عنه في أقرب وقت ممكن.

أما بالنسبة لحجم مجلس الأمن، فترى كوبا أن مجلساً موسعاً ينبغي ألا يضم أكثر من ٢٦ عضواً. وبهذا العدد، ستكون نسبة الأعضاء الجدد في المجلس إلى العضوية في الأمم المتحدة هي نفس النسبة التي كانت قائمة وقت إنشاء المنظمة.

إن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يشمل إصلاحاً شاملاً لأساليب عمله. وعلى الرغم من أنه قد أدخلت بعض التغييرات المتواضعة في السنوات الأخيرة، كان معظمها شكلياً أكثر منه موضوعياً. والحقيقة أن مجلس الأمن، حالياً، ليس شفافاً وليس ديمقراطياً كما أنه ليس فعالاً.

إننا ندعو إلى مجلس أمن تكون مشاوراته خلف أبواب مغلقة هي الاستثناء. ونتطلع إلى مجلس لا يتناول إلا المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصه ولا يتعدى على اختصاصات هيئات أخرى. نريد مجلساً يأخذ في الاعتبار بحق آراء أعضاء المنظمة قبل أن يتخذ قراراته، ويضمن للدول غير الأعضاء في تلك الهيئة وصولاً حقيقياً.

باختصار، إننا ندعو إلى مجلس أمن ديمقراطي وتشاركي وشفاف يتمتع بالقدرة والشرعية الحقيقية لتعبئة المجتمع الدولي إذ يتعامل مع التحديات العالمية الراهنة للسلام والأمن الدوليين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.